

Distr.: General
25 April 2023
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة السادسة والخمسون
فيينا، 3-21 تموز/يوليه 2023

الأعمال الاستكشافية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على القانون التجاري الدولي

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة.....	2
ثانياً - الأعمال الاستكشافية والتحضيرية المتعلقة بمشروع مجموعة أدوات قانونية بشأن كوفيد-19 وصكوك القانون التجاري الدولي.....	2
المرفق	
كوفيد-19 وصكوك القانون التجاري الدولي: مجموعة أدوات قانونية أعدتها أمانة الأونسيترال.....	8



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

- 1- نظرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اللجنة)، في دورتها الثالثة والخمسين، في مقترح بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً فيما يتصل بالتدابير التي تتخذها الدول من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويُذكر أن اللجنة قد تود أن تبحث ما إذا كانت تلك التدابير قد كشفت عن ثغرات أو عقبات تعترض سبيل التجارة والاستثمار عبر الحدود، ويمكن التغلب عليها من خلال الجهود التي تبذلها الأونسيترال في مواءمة القواعد العابرة للحدود⁽¹⁾. وبعد المناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تواصل استكشاف هذا المقترح⁽²⁾.
- 2- وطلبت اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين، إلى الأمانة أن تواصل أعمالها الاستكشافية بشأن المسائل المحددة في التقرير المرحلي بوصفها مسائل قد تدخل في نطاق ولاية الأونسيترال، وأن تواصل عقد اجتماعات الخبراء وغيرها من الفعاليات مع الجهات المعنية المهمة للدفع قدماً بالأعمال الاستكشافية⁽³⁾.
- 3- ولاحظت اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين، أن أثر الجائحة على القانون التجاري الدولي لا يزال كبيراً وأن صكوك الأونسيترال يمكن أن تدعم الدول في وضع استجابات سياسية وتشريعية فعالة، وأن تدعم كذلك الأطراف المتعاقدة في وضع استجابات تعاقدية في حالة حدوث أزمات عالمية غير متوقعة، بغية التقليل إلى أدنى حد من تعطل التجارة والأعمال التجارية والاستثمار، وكذلك في جهود التعافي اللاحقة. وعلاوة على ذلك، قيل إن الأعمال الاستكشافية ينبغي أن تقضي في نهاية المطاف إلى وضع مجموعة أدوات خاصة بحالات الطوارئ يمكن أن تكون مفيدة في بداية أي أزمة. ومن شأن مجموعة الأدوات الخاصة بحالات الطوارئ أن توفر معلومات للدول، وكذلك للمنشآت التجارية، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، عن الاستخدام الفعال لصكوك الأونسيترال في حال حدوث أزمة⁽⁴⁾.
- 4- وبعد المناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تواصل أعمالها الاستكشافية بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية عن طريق عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء وفعاليات أخرى مع أصحاب المصلحة المهتمين لمواصلة النهوض بهذه الأعمال⁽⁵⁾.
- 5- وبناءً على ذلك، تقدم هذه المذكرة تقريراً عن الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونسيترال لمواصلة النهوض بالأعمال الاستكشافية، مما أسفر عن مشروع مجموعة الأدوات التي تحمل العنوان المؤقت "كوفيد-19 وصكوك القانون التجاري الدولي: مجموعة أدوات قانونية أعدتها أمانة الأونسيترال" ("مجموعة الأدوات") في المرفق.

ثانياً - الأعمال الاستكشافية والتحضيرية المتعلقة بمشروع مجموعة أدوات قانونية بشأن كوفيد-19 وصكوك القانون التجاري الدولي

- 6- ركزت الأمانة أعمالها الاستكشافية على صياغة مجموعة الأدوات، وجمعت مدخلات محتملة من مختلف المناطق والأقاليم، إضافةً إلى تقييم التطورات ذات الصلة⁽⁶⁾. وعند حضور فعاليات والمشاركة في

(1) انظر A/CN.9/1039/Rev.1، ورقة مقدّمة من حكومات الاتحاد الروسي وأرمينيا وفيت نام.

(2) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرة 89.

(3) المرجع نفسه، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرات 238-241.

(4) المرجع نفسه، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17)، الفقرة 207.

(5) المرجع نفسه، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17)، الفقرة 208.

(6) المعلومات التالية متاحة للاطلاع العام على الموقع الشبكي المتعلق بجائحة كوفيد-19-

(<https://uncitral.un.org/en/content/crisis-impact-international-trade-law-covid-19-and-beyond>)، وقد استُخدمت

تنظيمها، كان الهدف هو مناقشة الخطوط العريضة لأثر الجائحة على التجارة الدولية وتحليل إمكانية وطريقة مساعدة صكوك الأونسيترال في توفير إطار قانوني أكثر متانة واتساقا للاستعداد لحالات الطوارئ العالمية في المستقبل (ما قد يُحدث اضطرابا كبيرا مرة أخرى في التجارة عبر الحدود، مع زيادة تكاليف النقل، وتعطّل سلاسل الإمداد وتوقفها، وندرة السلع والقوى العاملة، وتأثر القطاع المالي، واستحالة تنفيذ العقود).

7- وبالمثل، قيّمت الأمانة الكيفية التي تنتظر بها منظمات أخرى إلى صكوك الأونسيترال على أنها مفيدة في أوقات الطوارئ العالمية، وجسدت تلك النتائج في مجموعة الأدوات.

8- وفي حين أن أثر جائحة كوفيد-19 لا يزال يحظى باهتمام المنظمات الدولية الأخرى التي لها صلة بولاية الأونسيترال، كان هناك تركيز مهم على أنشطة بناء القدرات لإذكاء الوعي بالصكوك القائمة وتدريب المستخدمين على كيفية استخدام الصكوك الموجودة بالفعل للتخفيف من الأثر السلبي الذي قد تسببه الأزمات العالمية المستقبلية ذات الطبيعة والحجم المماثلين. ويبين هذا الاتجاه أن الوصول الفعال إلى المعلومات يُعتبر ركيزة رئيسية، وليس بالضرورة تطوير أدوات جديدة، مما يؤكد الحاجة إلى مجموعة الأدوات. وبناءً على ذلك، صيغت مجموعة الأدوات لإتاحة الوصول السريع والسهل إلى صكوك الأونسيترال.

الأنشطة المتعلقة بصكوك مختارة من صكوك الأونسيترال

9- في أيار/مايو 2022، أسهمت أمانة الأونسيترال مساهمة كبيرة في حلقة العمل بشأن تحديث النظم القانونية للمعاملات المضمونة في اقتصادات رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ من خلال الصكوك الدولية والآليات الفعالة لتسوية المنازعات. وركزت حلقة العمل تلك على تصميم استراتيجية لتنفيذ إصلاح في مجال المعاملات المضمونة، مع مراعاة التدابير الطارئة المفروضة خلال جائحة كوفيد-19. وسُلِّط الضوء على قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة واتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات باعتبارهما نصين قانونيين يجسدان أفضل الممارسات الدولية ويوفران إطارا قانونيا يوجه عملية القرض بعيدا عن الضمانات الرهنية القائمة على الأراضي حصرا. وقيل إن الدليل العملي لقانون الأونسيترال النموذجي ينسق القواعد التنظيمية ذات الصلة مع قانون عصري للمعاملات المضمونة. وخلص المشاركون إلى أن صكوك الأونسيترال تعزز بيئة تمكينية لإطار قانوني وتنظيمي مؤات يمكن فيه استخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية مع حماية ائتمانية كافية⁽⁷⁾. وفي إطار تلك الفعالية، نُظر كذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لنقادي جلسات الاستماع الحضورية، ورئي أن صكوك الأونسيترال لتسوية المنازعات توفر المرونة اللازمة للسماح بعقد جلسات الاستماع الافتراضية تلك. وأثناء الجائحة، اضطرت المحاكم إلى دمج التكنولوجيا في جميع مراحل تسوية المنازعات (أي جلسات الاستماع عبر الإنترنت، ومنصات تسوية المنازعات عبر الإنترنت، والأدلة في شكل إلكتروني، والوساطة عبر الإنترنت، إلخ).

لصياغة مجموعة الأدوات: (أ) الاستبيان الذي عُيِّن على الدول للاستفسار عن تجربتها من حيث التدابير المتخذة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، وتحديد ما واجهته المنشآت التجارية من عقبات تعترض سبيل التجارة عبر الحدود والاستجابات التي تم تلقيها بهذا الشأن؛ (ب) ما سُجِّل من اجتماعات المائدة المستديرة والفعاليات المنظمة عبر الإنترنت بالتعاون مع الحكومات المهتمة؛ (ج) المذكرات المعدة من جانب الأمانة والبيانات المقدمة من الحكومات فيما يتعلق بمشاريع تتناول أثر جائحة كوفيد-19 على القانون التجاري الدولي: A/CN.9/1080 و A/CN.9/1081 و A/CN.9/1119.

(7) ورشة عمل حول تحديث النظم القانونية للمعاملات المضمونة في اقتصادات رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ من خلال الصكوك الدولية والآليات الفعالة لتسوية المنازعات (أيلول/سبتمبر 2022)، الصفحة 11. المنشور متاح على الرابط: www.apec.org/publications/2022/09/workshop-on-modernizing-secured-transactions-legal-regimes-in-apec-economies-through-international-instruments-and-effective-dispute-resolution-mechanisms

10- ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، أي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دورات تدريبية حول مواضيع مختلفة تتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على القانون التجاري الدولي، كما وفر لها المواد التدريبية المصاحبة وموجزات السياسات الداعمة. فعلى سبيل المثال، في إطار المكون المعنون "الترباط بين النقل والتجارة في عصر الجوائح"، نُظمت موائد مستديرة تدريبية بشأن سلاسل الإمداد القدرة على الصمود والنقل والتجارة. وُصممت هذه التدريبات لفهم وتقييم المسائل الرئيسية الناشئة عن الجائحة بالنسبة إلى الأنواع المختلفة من العقود الوثيقة الترباط. وفي هذا السياق، برزت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقد النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (نيويورك، 2008) ("قواعد روتردام") واتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (هامبورغ، 1978) ("قواعد هامبورغ") كمثالين جيدين على المعايير الدولية التي تنظم المسؤوليات والتبعات فيما يتعلق بالنقل الدولي المتعدد الوسائط⁽⁸⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، شاركت أمانة الأونسيترال في الفعالية الختامية للمشروع حول موضوع الترباط بين النقل والتجارة في عصر الجائحة⁽⁹⁾. واجتمع مسؤولون حكوميون ومقررو سياسات وأصحاب مصلحة لتبادل النتائج والدروس المستفادة والاستنتاجات المتعلقة باضطرابات النقل والعبور والترباط التجاري الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبرز إطار الأونسيترال للوساطة والتحكيم الدوليين وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل كأداتين قانونيتين لإزالة العقبات التي تعترض عمليات التجارة والنقل عبر الحدود التي تأثرت بجائحة كوفيد-19.

11- وإضافة إلى ذلك، ركزت بعض مبادرات الأونكتاد على جوانب أخرى تتصل بولاية الأونسيترال. فركزت الدورة بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على العقود التجارية⁽¹⁰⁾ على الآثار المترتبة على أداء العقود التجارية الدولية، وسلطت الضوء على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من خلال تسهيل المعاملات الإلكترونية (أي بوليصة الشحن الإلكترونية)⁽¹¹⁾.

(8) انظر دليل التدريب الذي وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الجانب التشغيلي للنقل المتعدد الوسائط،

متاح على الرابط: [https://untc.org/sites/untc/files/2022-](https://untc.org/sites/untc/files/2022-06/Training%20Manual%20on%20Operational%20Aspects%20of%20Multimodal%20Transport.pdf)

06/Training%20Manual%20on%20Operational%20Aspects%20of%20Multimodal%20Transport.pdf؛ دورة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن قدرة الموانئ وسلاسل الإمداد البحرية على الصمود، متاحة على الرابط:

<https://resilientmaritimelogistics.untad.org/training>؛ حلقة دراسية شبكية حول كوفيد-19 والنقل البحري: الاضطرابات

والقدرة على الصمود في أمريكا اللاتينية والكاريبي، متاحة على الرابط:

[https://resilientmaritimelogistics.untad.org/training/webinar-covid-19-and-maritime-transport-disruptions-](https://resilientmaritimelogistics.untad.org/training/webinar-covid-19-and-maritime-transport-disruptions-and-resilience-latin-america-and)

and-resilience-latin-america-and؛ انظر أيضا: COVID-19, Implications for commercial contracts carriage of

goods by sea and related cargo claims, [https://unctad.org/system/files/official-](https://unctad.org/system/files/official-document/dtltlbinf2021d1_en.pdf)

document/dtltlbinf2021d1_en.pdf.

(9) برنامج هذه الفعالية متاح في الرابط: [https://unctad.org/system/files/information-document/Draft_Agenda-](https://unctad.org/system/files/information-document/Draft_Agenda-UNDA_closing_event_June_2022_2.pdf)

UNDA_closing_event_June_2022_2.pdf.

(10) انظر الرابط: <https://unctad.org/meeting/training-course-implications-covid-19-pandemic-commercial-contracts-2>.

(11) انظر أيضا: UNCTAD Transport and Trade Facilitation, Series No.20, COVID-19 and International Sales of

Goods: Contractual devices for commercial risk allocation and loss prevention، متاح على الرابط:

[https://unctad.org/publication/covid-19-and-international-sale-goods-contractual-devices-commercial-risk-](https://unctad.org/publication/covid-19-and-international-sale-goods-contractual-devices-commercial-risk-allocation)
allocation.

- 12- كما شُدد على فائدة قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وملاءمته للغرض في حالات الطوارئ في حلقة دراسية شبكية نظمتها منظمة الطيران المدني الدولي حول "رقمنة الشحن الجوي في زمن كوفيد-19: منظورات بشأن الأطر القانونية وتنفيذ الحلول" في حزيران/يونيه 2022⁽¹²⁾.
- 13- وإضافةً إلى ذلك، سلط مصرف التنمية الآسيوي الضوء على دور الاتفاقيات التجارية باعتبارها المنتدى الرئيسي لتنظيم مسائل تجارة الخدمات الرقمية بمرور الوقت، وهو يوصي باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (2005) بغية الحد قدر الإمكان من الأعباء التنظيمية على التجارة الإلكترونية وتهيئة بيئة أعمال مؤاتية للقطاعات المعنية⁽¹³⁾.
- 14- وعلى صعيد التقاطع بين الاشتراء العمومي والرقمنة، حدد البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي لعام 2011 كأداة من شأنها تمكين العمل عن بعد، وتقليل الطباعة والأعمال الورقية، وتعميم عقود التوقيع عبر الإنترنت⁽¹⁴⁾.
- 15- وفيما يتعلق بالتحكيم، أطلقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية حزمة من تدابير الدعم لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي لجائحة كوفيد-19 كجزء من جهودها المستدامة للتعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19⁽¹⁵⁾. وسلط الضوء على كل من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (اتفاقية نيويورك) بوصفهما صكين بالغني الأهمية لضمان قابلية اتفاقات التسوية وقرارات التحكيم عبر الحدود للإنفاذ.

الفعاليات التي ركزت على مجموعة الأدوات

أيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية والكاريبي لعام 2022

- 16- في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، وفي سياق أيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية والكاريبي لعام 2022⁽¹⁶⁾، دعمت الأمانة مناقشات ركزت على الكيفية التي يمكن بها لصكوك الأونسيترال أن تكون مفيدة في إعداد المنشآت الصغرى والصغيرة لمواجهة أزمة من قبيل جائحة كوفيد-19. وقد أجريت عملية التقييم هذه في 17 بلدا بالتوازي.

(12) انظر الوثيقة التي أعدتها الأمانة A/CN.9/1138، الفقرة 24.

(13) انظر: 148-174 (November 2022), pp. 148-174, *Unlocking the potential of digital services trade in Asia and the Pacific*, متاح على الرابط: www.adb.org/sites/default/files/publication/842321/digital-services-trade-asia-pacific.pdf.

(14) Alexei Zverev and Eliza Niewiadomska, "How can e-procurement serve public-private partnership projects, including concessions?", *Law in Transition Journal*, (October 2022), p. 31، متاح على الرابط: www.ebrd.com/news/publications/newsletters/law-in-transition-2022.html.

(15) WIPO's COVID-19 related services and support، متاح على الرابط: www.wipo.int/covid-19/en/؛ المنشور المعنون: WIPO ADR Options for Life Sciences Dispute Management and Resolution, paras 8-9، متاح على الرابط: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/lifesciences/.

(16) تتاح أنشطة أيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية والكاريبي لطائفة أوسع من المشاركين، بمن فيهم أعضاء الأوساط الأكاديمية والطلاب والباحثون والممارسون القانونيون في القطاعين الخاص والعام ومقررو السياسات والمشرعون وأعضاء الجهاز القضائي ومنظمو المشاريع. ويتاح التقرير النهائي لأيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية والكاريبي لعام 2022 مع مزيد من التفاصيل عن الفعاليات كوثيقة غير رسمية على الصفحة الشبكية للدورة الـ 56 للجنة.

17- واعتُبر أن مجموعة الأونسيترال بشأن الصكوك الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والصكوك القائمة بشأن الإعسار والمعاملات المضمونة والتحكيم والوساطة، وكذلك بشأن التجارة الإلكترونية، تكتسي أهمية خاصة فيما يخص حالات الأزمات، بما في ذلك التعافي منها. وبوجه عام، شُدد على الحاجة إلى الأنشطة التوعوية والتثقيفية من قبيل أيام الأونسيترال لكي يتمكن أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من استخدام صكوك الأونسيترال القائمة استخداماً أفضل. وعلاوة على ذلك، أُشيد بصكوك الأونسيترال لإنشائها إطاراً قانونياً تمكينا للتجارة اللاورقية والحكومة الرقمية. وإضافةً إلى ذلك، شدد المتكلمون على أن '1' الوساطة أداة مفيدة لتسوية المنازعات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأن '2' إطار الأونسيترال يجسد جيداً تنوع الممارسات، ومن ثم فهو مناسب تماماً لاستخدامه في الحالات الشديدة التنوع لأنه يوفر المجال اللازم للاضطلاع بالوساطة، بما في ذلك في أوقات الجائحة مع ما تنسم به من قيود صارمة. ولا تكمن العقبة الرئيسية أمام الوساطة في غياب الأطر، بيد أنه نظراً للافتقار إلى القدرة المتطورة بما فيه الكفاية، فإن الثقافة المفضية إلى الوساطة لا تزال غائبة. ورئي على نطاق واسع أن مجموعة أدوات الطوارئ ينبغي أن تغطي الصكوك التي يمكن أن ترجع إليها مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة، بما في ذلك النصوص التعاقدية والتفسيرية.

حوار سياسات اللجنة الاقتصادية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

18- في يومي 23 و24 شباط/فبراير 2023، عرضت أمانة الأونسيترال النتائج الأولية لمشروع تقييم كوفيد-19 في حوار السياسات الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ⁽¹⁷⁾ بشأن "أثر الأزمة الصحية الدولية على البنية التحتية القانونية للتجارة وآثارها على الإصلاح الهيكلي"، وشاركت في رئاسة حوار السياسات مع فييت نام. واستهدف حوار السياسات، الذي عُقد بمناسبة الاجتماع الأول لكبار المسؤولين في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واجتماعاتهم ذات الصلة، ابتكار مجموعة أدوات خاصة بحالات الطوارئ للاقتصادات وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في حالة حدوث أزمة صحية في المستقبل يمكن أن تؤثر بالمثل على سلاسل الإمداد والتدفقات التجارية. وقد دعم هذا الحوار أعضاء اللجنة الاقتصادية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورعاه العديد من البلدان والولايات القضائية. وإضافةً إلى ذلك، ناقش 19 اقتصاداً من اقتصادات الرابطة، إلى جانب المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي، الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التشريعية بشأن الرقمنة والإعسار. وقدمت أمانة الأونسيترال النصوص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاشتراء العمومي كمصادر نموذجية للاشتراء العمومي في حالات الطوارئ (اللقاحات) والرقمنة. وتبادلّت بعض البلدان والسلطات القضائية مبادرات وإصلاحات بشأن رقمنة الاقتصاد والإعسار. وشجع المنتدى الاقتصادي العالمي الاقتصادات على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي وبناء أطر تنظيمية قابلة للتشغيل البيئي استناداً إلى صكوك الأونسيترال ذات الصلة. وسلط البنك الدولي الضوء على الإصلاحات الهيكلية المهمة المتعلقة بالإعسار في سياق مواطن الضعف، بما في ذلك ارتفاع ضغوط الديون والسيولة وفائدة صكوك الأونسيترال الخاصة بالإعسار في معالجة هذه المسائل⁽¹⁸⁾.

(17) توضيحاً للمعلومات الأساسية المتعلقة بالموضوع، على المستوى الإقليمي، عملت رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على نطاق واسع حول أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة. انظر على سبيل المثال APEC Policy Support Unit, Policy Brief No. 19، 45, May 2022 – Lessons from the COVID-19 Pandemic: A Renewed Agenda for the Free Trade Area of the Asia Pacific (FTAAP)، متاح على الرابط: <https://research.apec.org/ftaap/>.

(18) يمكن الاطلاع على معلومات على الصفحة الشبكية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في إطار قاعدة بيانات وثائق الاجتماعات، على الرابط: www.apec.org/.

التقييم أثناء فعاليات تقنية أخرى والأعمال المقبلة التي ستضطلع بها الأونسيترال

- 19- إضافة إلى ذلك، في العديد من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة للترويج لصكوكها، لم يكن الأثر المرتبط بجائحة كوفيد-19 على التجارة مدرجا صراحةً على جدول الأعمال، ولكنه كان جزءاً من المناقشات، ومن هذا المنطلق، فقد روعي عند صياغة مجموعة الأدوات الخاصة بحالات الطوارئ⁽¹⁹⁾.
- 20- وبالمثل، يُبرز مشروع مجموعة الأدوات حاجة المستعملين إلى مواصلة رصد عمل الأونسيترال. وبالفعل، قد تُوصل مختلف أفرقة الأونسيترال العاملة تقديم صكوك مفيدة للاستجابة لحالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال: '1' صاغ الفريق العامل الأول مشروع دليل بشأن تيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان (A/CN.9/1156)، وهو ما ينبغي أن ينطبق أيضاً في أوقات الأزمات، وهو مدرج في جدول أعمال الدورة الحالية للجنة لاعتماده؛ '2' بدأ الفريق العامل الرابع في دورته الـ 65 في نيسان/أبريل 2023 العمل بشأن الأئمة في التعاقد؛ '3' بدأ الفريق العامل السادس العمل بشأن وثائق النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول⁽²⁰⁾.
- 21- وتُبرز الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها اللجنة والإشارات العديدة إلى مختلف صكوك الأونسيترال في الفقرات السابقة أهمية صكوك الأونسيترال في التجارة الدولية. ولذا فإن مشروع مجموعة الأدوات هو نتيج لعمل اللجنة في شكل مجموعة من الحلول القانونية التي يمكن للدول الرجوع إليها في بناء إطار قانوني تمكيني وقوي لتقليل أو منع الآثار السلبية للأزمات أو حالات الطوارئ العالمية المستقبلية على التجارة الدولية.
- 22- وانطلاقاً من أن الدول المختلفة تمر بمراحل مختلفة من مواعمة أطرها القانونية، فقد صيغ مشروع مجموعة الأدوات بنهج مواضيعي، أي الرقمنة والتجارة الإلكترونية، والاشتراء العمومي، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والإعسار، وتسوية المنازعات، مما يستوعب الدول التي تمر بمراحل مختلفة من اعتماد أطرها القانونية أو مواعمتها مع صكوك الأونسيترال. كما يزود مشروع مجموعة الأدوات الدول والأطراف المتعاقدة بمجموعة من التوصيات في خاتمته. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لمشروع مجموعة الأدوات في المرفق اللاحق، ومن المتوقع أن تستمر المناقشات بشأن مشروع مجموعة الأدوات في الأنشطة المقبلة.
- 23- وبالفعل، لعل اللجنة تود أن تلاحظ أن أرمينيا ستعظم، في حزيران/يونيه 2023، نشاطاً بعنوان "أثر الأزمة الصحية الدولية على البنية التحتية القانونية للتجارة"، للتحضير للمناقشات حول مشروع مجموعة الأدوات في اللجنة من خلال تقديم المكونات الرئيسية لمشروع مجموعة الأدوات الخاصة بحالات الطوارئ لفائدة الاقتصادات وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في حالة حدوث أزمة صحية مستقبلية يمكن أن تؤثر بنفس الطريقة على سلاسل الإمداد والتدفقات التجارية.

(19) على سبيل المثال، في أكاديمية الأونسيترال في سنغافورة، أُبرزت ونوقشت مرونة الوساطة في الاستجابة للقيود التي تفرضها تدابير الصحة العامة. انظر التقرير غير الرسمي لأكاديمية الأونسيترال، بصيغته المنشورة على الموقع الشبكي للجنة.

(20) أبرز الأونكتاد، لدى استعراض التطورات في مجال النقل البحري منذ عام 1968، في استعراضه لعام 2022 أن الإطار الحالي بشأن النقل المتعدد الوسائط معقد وغير مباشر، ورحب صراحةً بعمل الفريق العامل السادس التابع للأونسيترال. انظر: UNCTAD Review of Maritime Transport 2022: Navigating stormy waters، متاح على الرابط: https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2022_en.pdf، الصفحتان 164 و165.

كوفيد-19 وصكوك القانون التجاري الدولي: مجموعة أدوات قانونية أعدتها أمانة الأونسيترال

مقدمة

1- كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر كبير على الدول والأطراف المتعاقدة. فعلى مستوى الدول، وضعت جائحة كوفيد-19 ضغوطاً شديدة على المجتمع والاقتصاد: فقد اضطرت دول عديدة في جميع أنحاء العالم إلى فرض تدابير صحية غير مسبقة لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 على سكانها، مما أثر بدوره بشدة على الاقتصاد، وفي العديد من الحالات، أدى إلى توقف الأنشطة التجارية - وأحياناً قطاعات بأكملها. ولا تزال تداعيات جائحة كوفيد-19 قائمة إلى اليوم، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الإعلان لأول مرة عن مرض كوفيد-19.

2- وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية أثرت بها جائحة كوفيد-19 على المجتمع والاقتصاد، وهي: التباعد الاجتماعي والعزلة محلياً وعلى مستوى العالم بأسره، واضطرابات سلاسل الإمداد، والصعوبة المتزايدة المفاجئة في العمليات التجارية التقليدية. وواجهت المنشآت التجارية فجأة ارتباكاً في أنشطتها التجارية المعتادة نتيجة للتدابير التي نفذتها الدول؛ وفي بعض الحالات، أدى التنفيذ العشوائي وغير الموحد لتدابير كوفيد-19 وعدم وجود إطار قانوني قوي إلى جعل الاضطراب في الاقتصاد الناجم عن جائحة كوفيد-19 أكثر حدة.

3- وأدى الجمع بين هذه الأبعاد إلى عواقب وخيمة وطويلة الأمد على المجتمعات والاقتصادات. وأدى التباعد الاجتماعي للأشخاص إلى تحول هائل في كيفية تنفيذ العمل والأعمال التجارية بسبب تدابير الإغلاق التي تمنع المنشآت التجارية من العمل خارج أماكن عملها المادية. وسارعت الدول والمؤسسات والمنشآت التجارية إلى ضمان إمكانية القيام بالعمليات عن بعد قدر الإمكان؛ وفي القطاعات التي كان العمل عن بعد فيها مستحيلاً، عانت المنشآت التجارية من خسائر كارثية في الإيرادات بين عشية وضحاها، ودُفع بعضها إلى حافة الإعسار. ومع إغلاق الدول لحدودها، تعطلت سلاسل الإمداد بدرجة كبيرة، وظهرت صعوبة متزايدة في العمليات التجارية بين عشية وضحاها. وأسفر هذا الغموض الجسيم والاضطراب المفاجئ في العمليات التجارية بسبب جائحة كوفيد-19 عن تعليق العقود أو خرقها على نطاق غير مسبوق.

4- ولاحظت الأونسيترال، في دورتها الخامسة والخمسين، أن أثر الجائحة على القانون التجاري الدولي لا يزال كبيراً وأن صكوك الأونسيترال يمكن أن تدعم الدول في وضع استجابات سياسية وتشريعية فعالة، وأن تدعم الأطراف التعاقدية في وضع استجابات تعاقدية في حالة حدوث أزمات عالمية غير متوقعة، بغية التقليل إلى أدنى حد من تعطل التجارة والأعمال التجارية والاستثمار، وكذلك في جهود التعافي اللاحقة. ومن هذا المنطلق، أيدت الأونسيترال المقترح الذي قدمته أمانتها لدراسة نصوص الأونسيترال التي يمكن أن تكون مفيدة لمساعدة المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الأزمات، ودراسة كيفية استخدام صكوك الأونسيترال لتيسير التجارة الرقمية والتجارة اللاورقية، ومن ثم الحد من التعطل والاختناقات التجارية في حال حدوث أزمة عالمية في المستقبل. ويُفترض أن تقضي تلك الأعمال في نهاية المطاف إلى وضع مجموعة أدوات خاصة بحالات الطوارئ يمكن أن تكون مفيدة في بداية أي أزمة وأن تزود الدول وكذلك المنشآت التجارية، لا سيما المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، بمعلومات عن الاستخدام الفعال لصكوك الأونسيترال في حال حدوث أزمة⁽²¹⁾.

(21) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17، الجزء الثاني)، الفقرة 207.

5- ويُعتبر مشروع مجموعة الأدوات هذا الذي أعدته الأونسيترال ("مجموعة أدوات الأونسيترال") مجموعة حلول تسمح للدول بفهم صكوك الأونسيترال وتطبيقها من أجل وضع إطار قانوني أكثر إحكاما واتساقا، مما سيؤدي بدوره إلى إعداد الدول على نحو أفضل لمواجهة حالات الطوارئ العالمية في المستقبل. وقد حظي عمل الأونسيترال بشأن مجموعة الأدوات هذه بدعم مؤسسات مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، التي نشطت في الترويج للعديد من المواضيع مثل الاقتصاد الرقمي وتيسير التجارة والتأهب لحالات الطوارئ نتيجة لجائحة كوفيد-19. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للرابطة في وضع سياسات لتمكين الاقتصادات الأعضاء في الرابطة من التعافي من أثر جائحة كوفيد-19 وإعدادها على نحو أفضل في حالة حدوث طوارئ من نوع مشابه. وفي شباط/فبراير 2023، عقدت الرابطة حوارا سياساتيا بشأن أثر الأزمات الصحية الدولية على البنية التحتية القانونية للتجارة والآثار المترتبة على الإصلاح الهيكلي، حيث كان الهدف الرئيسي من ذلك الحوار هو تيسير إعداد مجموعة أدوات قانونية لحالات الطوارئ المستقبلية يمكن أن تستخدمها الدول والأطراف المتعاقدة. ومن ثم، فإن مجموعة أدوات الأونسيترال هذه مصممة أيضا لكي تستخدمها أو ترجع إليها مؤسسات مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

6- وتتكون مجموعة أدوات الأونسيترال هذه من ثلاثة أجزاء: يناقش الجزء الأول استجابات الدول أثناء جائحة كوفيد-19 ونتائج استجابات كل منها؛ ويحلل الجزء الثاني الكيفية التي يمكن بها استخدام صكوك الأونسيترال كمجموعة من الحلول القانونية لتقليص أو منع آثار الأزمات العالمية المقبلة؛ وأخيرا، يقدم الجزء الثالث توصيات للدول والأطراف المتعاقدة. ومن ثم، يؤمل من مجموعة أدوات الأونسيترال أن تساعد الدول من خلال تزويدها بدليل مفيد بشأن كيفية تعزيز وتنسيق أطرها القانونية وأطرافها المتعاقدة من خلال تزويدها بالآليات الممكنة التي يمكنها دمجها في عقودها لمنع أو تقليل الاضطرابات التجارية في المستقبل.

الجزء الأول: عواقب جائحة كوفيد-19 واستجابات الدول خلال جائحة كوفيد-19

عواقب جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية

7- كان لجائحة كوفيد-19 عواقب واسعة النطاق، وأثرت بشدة على الحكومات والمنشآت التجارية والأفراد على حد سواء. وعلى المستوى المجتمعي، كان لتدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق التي نفذتها دول عديدة في محاولة لاحتواء انتشار الفيروس آثار متعددة على طريقة إنجاز العمل وكيفية تسيير الأعمال. وفي حين أن لكل دولة تعريفها الخاص لكيفية عمل عمليات الإغلاق وتدابير الحجر الصحي ودرجات متفاوتة لصرامة تلك التدابير، فقد تضمنت التدابير بشكل عام قيودا على حركة الأشخاص خارج أماكن إقامتهم ما لم ينطبق استثناء يتطلب مغادرة المبنى. وإلى جانب تقييد حركة الأشخاص، فرضت الدول أيضا إغلاقا إلزاميا للمتاجر المادية مما أدى إلى عجز تلك المنشآت التجارية عن العمل والقيام بأي نشاط مدر للدخل.

8- وقد غيرت تلك التدابير بشدة الطريقة التي تعمل بها المنشآت التجارية وكيفية إنجاز العمل، وأحدثت تحولا جذريا بهذا الشأن في نهاية المطاف. وأصبح العمل عن بعد، أي تخفيف شرط الحضور الشخصي إلى مقر العمل، الطريقة المفترضة للعمل حيث إن المنشآت التجارية لم تتمكن من إحضار موظفيها إلى أماكن عملهم. وأدى ذلك إلى تسريع الحاجة إلى الرقمنة في القطاع الخاص، حيث إن المنشآت التجارية اضطرت على الموظفين امتلاك البنية التحتية ذات الصلة في منازلهم للسماح لهم بالعمل عن بعد. وأصبح استخدام المستندات الإلكترونية والهويات الإلكترونية والمصادقة الإلكترونية أكثر أهمية حيث أصبحت الخدمات اللوجستية مشكلة بسبب تدابير الإغلاق أو تعليق خدمات التوصيل. وإضافة إلى ذلك، فإن تدابير الإغلاق والحجر الصحي تعني أن المنشآت التجارية التي يمكنها بيع سلعها وخدماتها عبر التجارة الإلكترونية أو عبر الإنترنت كانت مضطرة للقيام بذلك وإلا قد تتحمل نفقات عامة ثابتة ولكن بدون إيرادات. وكانت المنشآت

الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت التي يستحيل تقريباً بيع سلعها وخدماتها عبر الإنترنت (مثل خدمات الطبخ والضيافة والسياحة)، أكثر عرضة للخطر لأنها عانت من أجل مزاولة نشاطها أو لم يكن لديها رأس المال الكافي للاستثمار في البنية التحتية الرقمية للسماح بالعمليات عبر الإنترنت.

9- وإضافةً إلى ذلك، تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المزيد من التحديات لأنها أكثر عرضة لخطر الإعسار بسبب المشاكل الناجمة عن اضطرابات سلاسل الإمداد أو تحقق المخاطر التجارية أو العجز عن سداد مدفوعات الديون المستحقة. وفي كثير من الحالات، يرتبط مصير أصحاب هذه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بمصير منشآتهم (على سبيل المثال، من خلال تقديم ضمانات شخصية إلى المصارف أو مؤسسات الائتمان لتمويل عملياتهم التجارية)، ما يعني أن هؤلاء الأشخاص يواجهون الإفلاس الشخصي إضافةً إلى الإعسار. وفي الدول التي تشكل فيها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من المنشآت التجارية أو أصحاب العمل، يمكن لفشل هذه المنشآت التجارية أن يؤثر بدرجة كبيرة على سبل عيش شريحة كبيرة من المجتمع.

10- ولا ينطبق الإعسار على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فحسب، بل ينطبق أيضاً على المنشآت الكبيرة أو العالمية. ومع الفرض المفاجئ للعديد من التدابير لمنع العمليات التجارية، سرعان ما أصبحت المنشآت التجارية التي كانت بالفعل على حافة الإعسار أو كانت تعمل بهامش ضيق عرضة لإجراءات الإعسار القانونية ضدها حيث يمكن للدائنين، الذين قد يعانون هم أنفسهم من أزمة ائتمانية بسبب أثر تدابير الدول لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19، استغلال إجراءات الإعسار ضد المدينين بمجرد استيفاء الحد الأدنى لطلب الإعسار. وفي بعض القطاعات، مثل تجارة التجزئة (التي تعتمد على المتاجر التقليدية للحصول على إيرادات)، أو الضيافة والسياحة، فإن الجمود بين ليلة وضحاها في العمليات التجارية مع استمرار الالتزام القانوني بدفع أجور الموظفين والإيجار والنفقات العامة الجارية للأعمال يعني أن هذه المنشآت التجارية يمكن أن تكون معسرة بسهولة. ولذا فإن العواقب الوخيمة بالغة الأهمية.

11- وعلى نطاق أوسع، كان لجائحة كوفيد-19 والتدابير التي اتخذتها الدول لاحتواء انتشارها آثار خطيرة على التجارة العالمية ككل. فعلى مر السنين، سمحت العولمة ونظام التجارة الدولية الليبرالي بتطوير سلاسل الإمداد عبر الحدود، حيث يُحصل على أجزاء مختلفة من جميع أنحاء العالم. ومع تقييد الدول السفر عبر الحدود وسنّها قوانين ولوائح أثرت سلباً على العمليات التجارية العادية لأغراض الحد من انتشار مرض كوفيد-19، تعطلت سلاسل الإمداد بشدة حيث عجزت الأطراف المتعاقدة عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية سواء رأسياً أو أفقياً على امتداد سلسلة الإمداد. ويمكن أن يؤدي التأخير من جانب أحد الموردين بسهولة إلى مزيد من الإخلال بالعقد على امتداد السلسلة حيث تسعى الأطراف جاهدة للوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

12- ومن نتائج عدم الموثوقية تلك في التدفقات التجارية ازدياد المنازعات بسبب انتهاكات العقود. وتستعجز الأطراف المتعاقدة، إذا لم يكن هناك اشتراك مؤقت لقوانين لمنع المنازعات التجارية من الظهور بسبب جائحة كوفيد-19، عن أداء عقودها بسهولة أكبر مقارنةً بأوقات ما قبل الجائحة، ومن ثمّ ستصبح عرضة للعقوبات التعاقدية أو المنازعات الخلافية. ويمكن لاقتران الاضطراب إلى العمل في مناخ اقتصادي غير يقيني وغير قابل للتنبؤ به بمواجهة عقوبات تعاقدية أو دعاوى قضائية محتملة قد تعرض المنشأة التجارية للخطر أن يشكل تهديداً خطيراً لمستقبل التجارة العالمية إذا لم تُتخذ تدابير لعكس هذا الوضع.

استجابات الدول والتدابير المتخذة خلال جائحة كوفيد-19 للتخفيف من الأثر على التجارة الدولية

13- للحد من العواقب السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، اتخذت الدول تدابير عديدة للتخفيف من حدة الوضع الذي تواجهه المنشآت التجارية. ويمكن تصنيف هذه التدابير ضمن الخطوات العريضة التالية:

تدابير لتمكين المنشآت التجارية من العمل بشكل طبيعي قدر الإمكان عن بعد، وتدابير لمنع العواقب السلبية الناجمة عن الإعسار، وتدابير لمساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتدابير لمساعدة الأطراف المتعاقدة على الحد من المنازعات قدر الإمكان.

14- وأرسل استبيان عام إلى الدول التماسا لاستجاباتها لجائحة كوفيد-19. وسلط العديد من الردود الواردة من الدول الضوء على الكيفية التي يمكن أن يكون القانون التجاري الدولي قد أثر على استجاباتها. ويبين استعراض لهذه الردود أن بعض الدول قد اتخذت تدابير مشتركة للتعامل مع جائحة كوفيد-19، ويمكن الاطلاع على ملخص لأهمها أدناه:

موجز ردود الدول بشأن التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19⁽²²⁾

التدابير	الوصف	أمثلة
رقمنة التجارة: قبول العمليات الإلكترونية بدلا من العمليات المادية	قبول المشاركة عن بعد/افتراضيا/عبر الإنترنت في الاجتماعات (كما هو مطلوب بموجب القانون أو القواعد المعمول بها) بدلا من الحضور الشخصي	- الاتحاد الروسي: إمكانية عقد اجتماعات المساهمين العامة عبر الإنترنت دون تحديد مكانها - إندونيسيا: دعم عقد اجتماعات المساهمين والإبلاغ عنها إلكترونيا فيما يخص الشركات العمومية - إيطاليا: المشاركة عن بعد في جلسات المحاكم - سنغافورة: السماح للشركات والمنظمات الأخرى بعقد اجتماعات بالوسائل الإلكترونية - السويد: المشاركة في الاجتماعات العامة لمساهمي الشركات دون الحضور الشخصي - السماح عموما بالتصويت عن طريق البريد، وعقد الاجتماعات العامة رقميا والسماح بعقد الاجتماعات العامة عن طريق البريد فقط - سويسرا: النص على الإعفاء من الالتزام بالتمثيل شخصيا أثناء جائحة كوفيد-19 في المرسوم الخاص بخدمات التصديق في مجال التوقيعات الإلكترونية والتطبيقات الأخرى للشهادات الرقمية - مالطة: عقد اجتماع سنوي عام افتراضيا - النمسا: المشاركة في جلسات الاستماع الإجرائية المدنية أو جلسات الإعسار باستخدام التكنولوجيا الحديثة
التكافؤ الوظيفي بين الوثائق الإلكترونية والوثائق المادية		الأرجنتين: الإذن المؤقت بقبول وثائق المنشأ على نحو استثنائي في شكل إلكتروني لأغراض الاعتماد وتحديد منشأ البضائع المستوردة. عدم اشتراط تقديم الشكل الأصلي للجمارك، بسبب جائحة كوفيد-19
تمكين التوقيعات الإلكترونية والمصادقة الإلكترونية		- اليابان: توضيح بشأن تفسير خدمات التعاقد الإلكتروني - النمسا: توسيع نطاق قانون التوثيق الإلكتروني ليشمل جميع المعاملات والعمليات التي تتطلب مشاركة كاتب عدل

(22) نُشرت ردود الدول لإتاحة الاطلاع العام عليها عبر موقع الأونسيترال الشبكي. الأونسيترال، تجميع لردود الدول المتاحة للاطلاع العام بشأن استبيان أمانة الأونسيترال بشأن التدابير التي اتخذتها الدول للتصدي لعواقب جائحة كوفيد-19 العالمية، متاح على الرابط

<https://uncitral.un.org/en/content/crisis-impact-international-trade-law-covid-19-and-beyond>

- الولايات المتحدة: سماح دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية باستخدام التوقيعات الرقمية (بما في ذلك صور التوقيعات الممسوحة ضوئياً/المصورة) فيما يخص بعض نماذج دائرة ضريبة الدخل التي يجب تقديمها يدوياً
- إيطاليا: تبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقود العمومية
- تشيكيا: إصدار توصيات لاختصار إجراءات المناقصات
- الاتحاد الروسي: تأجيل دفع جميع الضرائب (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) لمدة ستة أشهر لقطاعات مختارة
- الأرجنتين: الإلغاء المؤقت لرسم التصدير (60 يوماً) لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- إندونيسيا: إعفاءات ضريبية تصل إلى 50 في المائة لمصلحة منشآت تجارية مختارة تحددها الحكومة حتى كانون الأول/ديسمبر 2020
- قيرغيزستان: السماح لدافعي الضرائب بتقديم طلبات لتأجيل مدفوعات أو تسسيطها بشأن مبلغ المتأخرات الضريبية نتيجة للقوة القاهرة دون الحاجة إلى تقديم وثائق بشأن ضمان مصرفي لمدة لا تزيد عن سنة واحدة
- أرمينيا: مساعدة لمرة واحدة بمبلغ 10 في المائة من حجم دوران السلع والخدمات المقدمة في الربع الأول من عام 2020، ولكن ليس أكثر من ضعف الحد الأدنى للأجور
- سلوفاكيا: دعم لتغطية التكاليف الثابتة إذا سجل منظم المشاريع في قطاع الثقافة والقطاعات الإبداعية انخفاضاً في حجم الأعمال بنسبة 30 في المائة على الأقل في الفترة آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019
- السويد: خطة تعويض فيما يخص التعهدات التي تواجه خسائر في المبيعات بسبب كوفيد-19
- الاتحاد الروسي: تقديم قروض منخفضة الفائدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- الأردن: إطلاق برامج مالية مع وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة؛ الحصول على أموال قابلة للإقراض لتمويل رأس المال العامل ونفقات التشغيل
- أرمينيا: تقديم قروض للشركات حسب القطاع الذي تعمل فيه
- أنغولا: إتاحة خطوط ائتمان لتمويل (1) مشتريات تعاونيات المنتجين الأسرية والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (2) جمعيات التمويل البالغ الصغر والمدارس الميدانية ومصارف الائتمان المجتمعي
- إيطاليا: وقف عام للقروض الممنوحة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل تعليق سداد أقساط الرهن العقاري وإدانة خطوط الائتمان أو أشكال التمويل المصرفي الأخرى
- تايلند: تقديم قروض ميسرة بإجمالي 20 000 مليون باهت للمؤسسات المالية بفائدة سنوية قدرها 0,01 في المائة والسماح لتلك المؤسسات بتقديم قروض للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

- الولايات المتحدة: تزويد إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية بسبعة مليارات دولار من قروض المساعدة في حالات الكوارث لتقديمها للمنشآت التجارية الصغيرة
- الأردن: السماح للمصارف بتأجيل الأقساط المستحقة على التسهيلات الائتمانية المستحقة الممنوحة لعملائها
- سلوفاكيا: الاشتراط على المصارف وفروع المصارف الأجنبية تأجيل المدفوعات لمدة تصل إلى تسعة أشهر بناءً على طلب المقترض. ويجب على شركات الإقراض الأخرى (غير المصرفية) القيام بذلك لمدة ثلاثة أشهر، مع إمكانية قيام المقترض بتمديد هذا التأجيل لمدة ثلاثة أشهر أخرى
- سنغافورة: استحداث برنامج الإعسار المبسط للسماح بإعادة هيكلة الديون وإنهاء الإجراءات على نحو منخفض التكلفة وأسرع وأكثر كفاءة
- الاتحاد الروسي: تجميد الإفلاس فيما يخص بعض الكيانات القانونية وفردى منظمي المشاريع الذين يقومون بأعمال تجارية في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة والمنظمات الاستراتيجية والنظامية
- أرمينيا: زيادة مؤقتة من 1 000 000 درام أرميني إلى 2 000 000 درام أرميني قبل إعلان إفلاس المدين
- إسرائيل: تجميد إجراءات التحصيل، وعدم السماح لمكاتب إنفاذ القانون سوى بتنفيذ عمليات تحصيل محدودة في حالات استثنائية
- إيطاليا: تجميد عام لتقديم طلبات الإفلاس مع بعض الاستثناءات
- تشيكيا: تعليق واجب المدين/الدائن المتعلق بتقديم طلب الإعسار؛ تمديد المواعيد النهائية فيما يخص طلبات المدينين
- سنغافورة: زيادة العتبة النقدية مؤقتاً فيما يخص الإفلاس وإعسار الشركات وإطالة الفترة القانونية للاستجابة لطلبات الدائنين
- سويسرا: التعليق المؤقت لإجراءات الإنفاذ وتمديد تأجيل إعادة هيكلة الديون من أربعة إلى ثمانية أشهر
- قيرغيزستان: تعليق بدء عملية الإفلاس من قبل هيئات الدولة فيما يتعلق بالكيانات التجارية التي تبدي إشارات الإعسار بسبب الظروف المتعلقة بانتشار كوفيد-19
- مالطة: تعليق حق الدائنين في تقديم طلبات الإعسار ووقف الإجراءات فيما يخص القضايا المرفوعة بعد 16 آذار/مارس 2020. الوقف لمدة أربعة أشهر يمكن تمديدها إلى 12 شهراً لمنح الشركات "منتقفاً"
- النمسا: تمديد المواعيد النهائية لتقديم الطلبات من جانب المدينين وتعليق تقديم طلبات الإعسار من جانب الدائنين
- الهند: زيادة عتبة التخلف عن السداد والتعليق المؤقت لبدء إجراءات تسوية إعسار الشركات لمدة ستة أشهر (تمدد لاحقاً لمدة ثلاثة أشهر أخرى)

- **الولايات المتحدة:** زيادة حد الديون بموجب قانون إعادة تنظيم المنشآت التجارية الصغيرة لعام 2019 من 2,7 مليون دولار إلى 7,5 ملايين دولار للمنشآت الصغيرة التي تختار إعادة الهيكلة بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس
- **إيطاليا:** التزام عام بإعادة التفاوض على العقود استنادا إلى مبدأ "حسن النية في تنفيذ العقد"، يمكن أن يأخذ في الاعتبار أيضا الظروف المتغيرة التي لم تكن معروفة أصلا للطرفين
- **تركيا:** تقييم كوفيد-19 في نطاق مادة "القوة القاهرة" في العقود، ومنح وقت إضافي للمؤسسات لإكمال عملها الواقع تحت مسؤولياتها
- **سنغافورة:** الإعفاء من الالتزامات التعاقدية فيما يتعلق بعقود معينة، مثل عقد البناء أو عقد التوريد
- **تشيكيا:** قصر التأخر في سداد الديون النقدية على فوائد التخلف عن السداد القانونية
- **النمسا:** تحديد الفائدة على المتأخرات واستبعاد الغرامات التعاقدية
- **إيطاليا:** تعليق مؤقت للحدود الزمنية الإجرائية
- **لبنان:** تعليق المواعيد القانونية والقضائية والتعاقدية

تحديد الفائدة

تعليق فترات التقادم/تمديد الفترات

الإجرائية والمواعيد النهائية

15- ويسلط الملخص أعلاه الضوء على التأثير المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 على الدول والأطراف المتعاقدة على حد سواء. ومن هذا المنطلق، ينظر القسم التالي في كيفية تطبيق صكوك الأونسيترال للتخفيف من الأثر السلبي الذي قد تسببه الأزمات العالمية ذات الطبيعة والحجم المماثلين في المستقبل.

الجزء الثاني: صكوك الأونسيترال وكيف يمكن أن تساعد في أوقات الطوارئ العالمية

16- يمكن أن تتطبق صكوك الأونسيترال بطرق عديدة لمساعدة الدول والأطراف المتعاقدة أثناء حالات الطوارئ العالمية، تبعا للإطار القانوني القائم للدولة ودرجة اعتمادها لصكوك الأونسيترال. ويمكن تحديد درجة الاعتماد بناءً على عاملين: '1' عدد صكوك الأونسيترال المعتمدة؛ '2' ما إذا كانت أي تعديلات قد أدخلت على صك الأونسيترال المذكور لدى اعتماده:

← درجة الاعتماد →			
اعتمدت الدول صكوك الأونسيترال بالكامل دون تعديلات	اعتمدت الدول بعض صكوك الأونسيترال و/أو قد أدخلت تعديلات أو تحفظات	لم تعلن الدول رسميا أنها اعتمدت صك الأونسيترال، ولكن تشريعات تلك الدول مطابقة/مشابهة تقريبا لصك الأونسيترال	لم تعتمد الدول صكوك الأونسيترال

17- وسيستوقف مدى قدرة الدولة على الاستفادة من صكوك الأونسيترال في أوقات الأزمات أو الطوارئ العالمية على درجة تنفيذ صكوك الأونسيترال ذات الصلة. ومع ذلك، فإن الدول التي لم تعتمد سوى أجزاء معينة من صكوك الأونسيترال التشريعية ذات الصلة، أو لم تعتمد أيًا منها، لا تزال قادرة على الاستفادة من التوجيه والمشورة المقدمين في الصكوك ذات الطابع التعاقدية التي اعتمدتها الأونسيترال، أو التوصيات المصوغة في الأدلة التشريعية التي نشرتها. ويجوز للدول أن تستخدم مختلف الأحكام النموذجية والأدلة التشريعية التي اعتمدتها الأونسيترال لصوغ سياساتها.

- 18- ولا يزال بوسع الأطراف المتعاقدة التي تعمل في دول لم تعتمد صكوك الأونسيترال أو اعتمدت جزءا منها فقط أن تستفيد من بعض صكوك الأونسيترال، مثل قواعد التحكيم والوساطة في تسوية المنازعات.
- 19- وتناقش الأقسام التالية كيف يمكن للدول أو الأطراف المتعاقدة استخدام مختلف صكوك الأونسيترال فيما يتعلق بالجزء الأول بشأن عواقب جائحة كوفيد-19، وكيف استخدمت الدول الأدوات القانونية للحد من الآثار السلبية.

تعزيز إطار قانوني تمكيني للاقتصاد الرقمي، وتعزيز إطار مؤات فيما يخص المعاملات الرقمية

الاقتصاد الرقمي ومنع الاضطراب الفوري للتجارة الدولية

20- قد يحول اعتماد صكوك الأونسيترال دون حدوث اضطراب فوري في التجارة بسبب عمليات الإغلاقين الشامل والإلزامي من خلال توفير الإطار القانوني للوكالات الحكومية والقطاع الخاص للعمل رقميا أو عن بعد. وكما يتبين من الجزء الأول، شرعت الدول في اعتماد تدابير العمليات عن بعد لضمان استمرار العمليات التجارية قدر الإمكان. وقد وفرت صكوك الأونسيترال المتعلقة بقانون التجارة الإلكترونية للمجتمع الدولي إطارا تشريعيا لتيسير استخدام الوسائل الإلكترونية للقيام بأنشطة تجارية بين الدول. ولا يزال أول معيار للأونسيترال بشأن قانون التجارة الإلكترونية، وهو قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)⁽²³⁾، أكثر المعايير اشتراعا، وهو يضع قواعد تكفل المساواة في المعاملة بين المعلومات الإلكترونية والورقية، والاعتراف القانوني بالمعاملات والعمليات الإلكترونية، استنادا إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية والتكافؤ الوظيفي والحياد التكنولوجي.

21- وتبين أن التطورات المستمرة في قانون التجارة الإلكترونية ضرورية لضمان عمل الاقتصاد الرقمي داخل الدولة حيث إن جائحة كوفيد-19 أجبرت العديد من الدول على أن تأمر بدرجات مختلفة من التدابير لمنع انتشار مرض كوفيد-19 وإثقال كاهل نظام الرعاية الصحية. ومنذ اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية في عام 1996، اعتمدت تشريعات مستندة إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية أو متأثرة بها في 80 دولة وما مجموعه 160 ولاية قضائية حتى آذار/مارس 2022. ويتيح اعتماد الدول لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، إلى جانب صكوك الأونسيترال الأخرى المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، مثل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001)⁽²⁴⁾، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)⁽²⁵⁾، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل⁽²⁶⁾، أداء الاقتصاد الرقمي لوظائفه.

22- وتعتبر جهود الرقمنة التي تدعمها صكوك الأونسيترال للتجارة الإلكترونية ضرورية، ليس فقط للدول ولكن أيضا للأطراف المتعاقدة من أجل منع الاضطراب الفوري للتجارة. ومع اعتماد الدول لصكوك الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، يمكن للأطراف المتعاقدة أن تعول على هذه الصكوك من أجل حسن سير التجارة في المجال الرقمي. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 1 (1) من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية على أن تنطبق أحكام الاتفاقية على الخطابات الإلكترونية فيما

(23) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل الاشتراع (1996) (منشورات الأمم المتحدة، 1999).

(24) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية مع دليل الاشتراع (2001) (منشورات الأمم المتحدة، 2002).

(25) اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 2898،

رقم 3 (فتح باب التوقيع عليها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار/مارس 2013).

(26) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (منشورات الأمم المتحدة، 2018).

يتعلق بتكوين العقد أو تنفيذه، مما يؤدي إلى انطباق واسع النطاق على العقود. ولذلك، يمكن للأطراف المتعاقدة الاعتماد على الخطابات الإلكترونية في تكوين العقد وتنفيذه، وهو أمر مهم في الأزمات التي قد يتعطل فيها البريد العادي، كما يتضح من حالات متعددة من خدمات التوصيل التي تأخرت عملياتها بسبب تفشي كوفيد-19 في مراكز الإرسال أو المراكز اللوجستية.

23- وقد لاحظت الأونسيترال بالفعل أهمية وجود إطار قانوني تمكيني للمعاملات الرقمية في الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-19. وفي عام 2020، عقدت اللجنة سلسلة من حلقات النقاش بشأن "نصوص الأونسيترال والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها"، ونقشت فيها مواضيع مثل "تحديد الهوية والتوثيق في الاقتصاد الرقمي" و"الاقتصاد الرقمي وتمويل التجارة"⁽²⁷⁾. وركزت هذه المناقشات على الكيفية التي عجلت بها جائحة كوفيد-19 بالحاجة إلى الانتقال إلى التجارة عبر الإنترنت وكيف يمكن لصكوك الأونسيترال، مثل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، أن تؤدي دور الممكن القانوني للتجارة اللاورقية. وأشار إلى العمل الذي أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022)⁽²⁸⁾ لإرساء الثقة في المعاملات التي تُجرى عن بعد. وسلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى تحديث قانون المدفوعات الإلكترونية، لا سيما من حيث الشمول المالي وفي الاقتصادات النامية. ومن ثم، فإن اعتماد صكوك الأونسيترال للتجارة الإلكترونية يمكن أن يساعد على مواءمة الإطار القانوني للمعاملات الرقمية، مما سيساعد على تعزيز استخدام المعاملات الرقمية وقبولها بين الدول والأطراف المتعاقدة.

تمكين التوقيعات الإلكترونية والمصادقة الإلكترونية

24- كان تمكين التوقيعات الإلكترونية وقبولها بدلا من التوقيعات الكتابية تدبيرا رئيسيا اتخذته الدول للحفاظ على سير العمليات التجارية قدر الإمكان على الرغم من عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر. وأدى عدم الاعتراف القانوني بالتوقيعات الإلكترونية إلى استحالة تنفيذ العديد من المعاملات التجارية بطريقة قابلة للتنفيذ قانونا أثناء الجائحة، كما حال دون إصدار الوثائق والسجلات الرسمية اللازمة في التجارة الدولية. وكان قبول التوقيعات الإلكترونية موضوعا يثير قلق الأونسيترال لأكثر من ثلاثة عقود، واعتمد نصان مخصصان، هما قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. ويهدف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى تمكين استخدام التوقيعات الإلكترونية وتيسيره من خلال وضع معايير للموثوقية التقنية لأغراض التكافؤ بين التوقيعات الإلكترونية والتوقيعات اليدوية. ولذا يمكن أن يساعد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الدول على وضع إطار تشريعي حديث ومنسق ومنصف لمعالجة المعاملة القانونية للتوقيعات الإلكترونية معالجة فعالة وإضفاء اليقين على وضعها⁽²⁹⁾.

25- ونشأت عن زيادة استخدام تقنيات التوثيق الإلكترونية كبدايل للتوقيعات الخطية وغيرها من إجراءات التوثيق التقليدية الحاجة إلى إيجاد إطار قانوني محدد لخفض عدم التيقن فيما يتعلق بالمفعول القانوني الذي قد

UNCITRAL, *Virtual Panel Series: UNCITRAL Texts and COVID-19 Response and Recovery – 8 to 9 and 13* (27)

to 16 July 2020، متاحة على الرابط: <https://uncitral.un.org/en/COVID-19-panels>.

(28) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، متاح على الرابط:

https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/mlit_advance_copy.pdf

(29) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (منشورات الأمم المتحدة، 2001)، متاح على الرابط:

<https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/ml-elecsig-a.pdf>

ينتج عن استخدام الوسائل الإلكترونية. واستجابةً لتلك الاحتياجات، يستند قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المادة 7 من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية فيما يتعلق بأداء وظيفة التوقيع في بيئة إلكترونية باتباع نهج محايد من الناحية التكنولوجية يتجنب تفضيل استخدام أي تكنولوجيا أو عملية محددة. وهذا يعني، في الممارسة العملية، أن التشريعات المستندة إلى هذا القانون النموذجي يمكن أن تعترف بكل من التوقيعات الرقمية القائمة على الترميز (مثل مرافق المفاتيح العمومية) والتوقيعات الإلكترونية التي تستخدم تكنولوجيات أخرى⁽³⁰⁾. ولتلك المرونة أهمية بالغة لضمان أن يستوعب القانون التكنولوجيات الحالية والمقبلة التي تدعم التوقيعات الإلكترونية.

26- وأخيراً، في تموز/يوليه 2022، اعتمدت الأونسيترال قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود⁽³¹⁾. ويوفر هذا القانون مجموعة من الأحكام التشريعية النموذجية التي تمكن قانوناً من استخدام خدمات إدارة الهوية لتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عبر الإنترنت وكذلك استخدام خدمات الثقة لتوفير ضمانات بشأن جودة البيانات في شكل إلكتروني. ومع انتقال المزيد من الدول والأطراف المتعاقدة نحو رقمنة العمليات، تصبح الثقة في الهوية الرقمية أكثر أهمية مع زيادة كمية البيانات المتبادلة⁽³²⁾. وعليه، فإن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود هو إضافة مرحّب بها في تعزيز الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي، ثبت أنها حاسمة الأهمية لعمل التجارة والخدمات خلال جائحة كوفيد-19، وربما فيما يخص حالات الطوارئ في المستقبل.

رقمنة قطاع تسوية المنازعات وتسوية المنازعات عبر الإنترنت

27- يمكن للدول أن تستفيد من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود الصادر حديثاً، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال تسوية المنازعات حيث لا تزال هناك مسائل تتعلق بقبول التوقيع الإلكتروني وقرارات التحكيم الإلكترونية. وفي حالة تسوية المنازعات عبر الإنترنت، تقدم ملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (2016)⁽³³⁾ إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها لتسوية المنازعات عبر الإنترنت أن تساعد الأطراف المتعاقدة على تسوية منازعاتها على نحو عادل وشفاف وفعال. ومن شأن تنفيذ نظام قوي لتسوية المنازعات عبر الإنترنت أن يعزز إنشاء اقتصاد رقمي شامل ويضمن المنشآت التجارية والمستهلكين بأن المنازعات الناشئة عن المعاملات عبر الإنترنت يمكن حلها بسرعة وكفاءة⁽³⁴⁾.

بيئة التجارة اللاورقية والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

(30) المرجع نفسه.

(31) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (منشورات الأمم المتحدة، 2022)، متاح على الرابط: <https://uncitral.un.org/en/mlit>.

(32) انظر أيضاً تقرير الاقتصاد الرقمي للأونكتاد لعام 2021، الذي يفحص تزايد كمية تدفقات البيانات عبر الحدود. *Digital Economy Report 2021: Cross-border data flows and development: For whom the data flow* (United Nations publication, 2021).

(33) ملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (منشورات الأمم المتحدة، 2017).

(34) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17)، الفقرة 222. تواصل اللجنة المشاركة في المنصة العالمية الشاملة للابتكار القانوني بشأن تسوية المنازعات على الإنترنت (المنصة العالمية الشاملة)؛ وانظر أيضاً إطار رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ التعاوني لتسوية المنازعات عبر الإنترنت بين المنشآت التجارية عبر الحدود (إطار تسوية المنازعات عبر الإنترنت) الذي صيغ على غرار نص الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: www.apec.org/SELI/Overview.

28- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل أنشطة الشحن، ومن ثم فقد أثّرت على سلاسل الإمداد في جميع أنحاء العالم؛ وفي تقرير للأونكتاد⁽³⁵⁾، ورد أن الشحن المادي للبضائع أثّر على توافر المستندات المصاحبة لهذه السلع، مثل سندات الشحن القابلة للتداول⁽³⁶⁾. وقد تكون سندات الشحن القابلة للتداول وغيرها من المستندات القابلة للتحويل، التي يشيع استخدامها في النقل واللوجستيات في التجارة الدولية، إذا ما أتيحت في شكل إلكتروني، مفيدة للغاية في تيسير التعامل التجاري الإلكتروني، مثلاً عن طريق تحسين سرعة النقل وتعزيز أمنه، مما يتيح إعادة استخدام البيانات وأتمتة بعض المعاملات عن طريق "العقود الذكية". وقد صُمم قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل خصيصاً لتمكين التكافؤ الوظيفي في السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل مع نظيراتها المادية، وذلك بإزالة التمييز بين الشكلين المادي والإلكتروني وتعزيز الحياد التكنولوجي في قبول السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

29- ووفقاً لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، فإن السجل الإلكتروني القابل للتحويل يعادل من الناحية الوظيفية المستند أو الصك القابل للتحويل إذا تضمن ذلك السجل المعلومات التي يُشترط أن يتضمنها المستند أو الصك القابل للتحويل، وإذا ما استُخدمت طريقة موثوقة لتحقيق ما يلي: (أ) تبيان أن ذلك السجل الإلكتروني هو السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛ و(ب) جعل ذلك السجل الإلكتروني قابلاً للخضوع للسيطرة منذ إنشائه حتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته؛ و(ج) حفظ سلامة السجل الإلكتروني. والسيطرة مفهوم أساسي في القانون النموذجي لأنها تمثل المعادل الوظيفي لحيازة المستند أو الصك القابل للتحويل. وعلى وجه الخصوص، يُستوفى شرط الحيازة في سياق استخدام سجل إلكتروني قابل للتحويل إذا استُخدمت طريقة موثوقة من أجل ما يلي: (أ) تحقيق سيطرة حصرية لشخص ما على ذلك السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛ و(ب) تبيان أن ذلك الشخص هو الشخص المسيطر على السجل.

30- وعلاوةً على ذلك، يتيح قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل للمعلومات التي لا يجوز إدراجها في المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل بالنظر إلى طبيعته أن تُدرج في السجل الإلكتروني القابل للتحويل. ويُقَم القانون النموذجي أيضاً توجيهات بشأن تقييم موثوقية الطريقة المستخدمة لإدارة السجل الإلكتروني القابل للتحويل وبشأن تغيير الوساطة (من الوساطة الإلكترونية إلى الورقية والعكس)، من بين أمور أخرى. وأخيراً، يهدف القانون النموذجي إلى تيسير استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عبر الحدود من خلال دعم مبدأ عدم التمييز ضد المنشأ الأجنبي للسجل الإلكتروني القابل للتحويل أو استخدامه في الخارج. ولا يؤثر القانون النموذجي بأي شكل من الأشكال على القانون القائم المنطبق على المستندات أو الصكوك القابلة للتحويل، والمشار إليه بوصفه "القانون الموضوعي" ويتضمن قواعد بشأن القانون الدولي الخاص.

31- وتسمح المادتان 17 و18 من القانون النموذجي بالاستعاضة عن السجل الإلكتروني القابل للتحويل بنسخة مادية (أو العكس) عندما تقتضي الظروف ذلك. فتتص المادة 17 (1) على أنه "يجوز أن يحل سجل إلكتروني قابل للتحويل محل مستند أو صك قابل للتحويل إذا استُخدمت طريقة موثوقة لهذا الغرض"، وتتص المادة 17 (3) كذلك على أنه عند إصدار مستند إلكتروني قابل للتحويل، يُعطّل المستند المادي القابل للتحويل "ولا يعود له أي مفعول أو صلاحية". وتتص المادة 18 على عكس ذلك، أي الاستعاضة عن المستند الإلكتروني بالمادي. وتتيح هذه المواد للأطراف المتعاقدة المرونة في تغيير الطابع المادي للمستند ليناسب احتياجاتها وأغراضها، لا سيما إذا كانت بحاجة إلى التنقل في حالات الطوارئ أو الحالات غير المتوقعة.

UNCTAD, *COVID-19 and International Sale of Goods: Contractual Devices for Commercial Risk Allocation* (35)
and Loss Prevention, Transport and Trade Facilitation Series 20 (United Nations publication, 2023)

(36) المرجع نفسه، الصفحة 28.

32- وتروج غرفة التجارة الدولية للقانون النموذجي كأداة تشريعية رئيسية لتسهيل التجارة غير الورقية. وأطلقت غرفة التجارة الدولية مبادرة المعايير الرقمية للغرفة، التي تهدف إلى تنسيق بيئة التجارة الرقمية⁽³⁷⁾. وتروج مبادرة المعايير الرقمية للغرفة على وجه التحديد القانون النموذجي كعامل تمكين لرقمنة التجارة للدول، ولذا فهي تروج لاعتماد القانون النموذجي على نطاق واسع. وهي توفر صفحة شبكية مخصصة عن القانون النموذجي، ومسوغا لاعتماده، وقاعدة أدلة متنامية للإصلاح التشريعي⁽³⁸⁾. وعلاوة على ذلك، نشرت مبادرة المعايير الرقمية للغرفة "مجموعة أدوات معيارية للتجارة اللاورقية العابرة للحدود"، وهي تدرج القانون النموذجي كمرجع رئيسي يساعد الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد على الاندماج في النظام الإلكتروني⁽³⁹⁾. ويسلط عمل الغرفة والدفع التي تقدمها للقانون النموذجي الضوء على القانون النموذجي بوصفه ركيزة أساسية في عمل الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى التجارة الدولية.

33- وإضافة إلى ذلك، يشمل القانون النموذجي أيضا إدراج المعلومات الدينامية، بما في ذلك أتمتة العقود، المعروفة أيضا باسم "العقود الذكية"، أي البرامج النصية التي تسمح بإبرام العقد أو تنفيذه تلقائيا عند الوصول إلى شروط محددة. ويجوز استيفاء هذه الشروط المحددة من خلال إحالة العقد الذكي إلى البيانات الوصفية، مثل علامات تحديد الموقع الجغرافي، وهو أمر مسموح ومعتز به أيضا بموجب المادة 6 من القانون النموذجي. ومن الأمثلة على ذلك النقل التلقائي لحيازة السجل الإلكتروني القابل للتحويل وبدء تحويل الأموال عندما يصل النظام العالمي لتحديد المواقع الخاص بالسفينة إلى إحداثيات معينة (أي أن السفينة وصلت إلى الميناء بنجاح). ويوفر الاعتراف القانوني بأتمتة العقود، وهو موضوع يتناوله حاليا فريق الأونسيتال العامل الرابع، للأطراف المتعاقدة أشكالاً بديلة للتعاقد أثناء الأزمات.

34- ويُعد عمل الاقتصاد الرقمي خطوة أساسية للدول للعمل في الحالات التي يحدث فيها اضطراب تجاري شديد. ودفعت جائحة كوفيد-19 العديد من الدول إلى سن تدابير لمنع انتشار الجائحة، وغالبا ما وُضعت هذه التدابير موضع التنفيذ في غضون فترة قصيرة للغاية. واضطرت المؤسسات الرئيسية للدول، مثل الوحدات الإدارية والمصارف الوطنية، وما إلى ذلك، إما إلى تعليق خدماتها أو تخفيض ساعات عملها، مما تسبب في تأخيرات في التجارة والتمويل الدوليين. ويمكن أن يكون اعتماد نصوص اللجنة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية فعالا في منع تعطل التجارة والتمويل الدوليين بضمان أن تتمكن الدول أولا من العمل في الاقتصاد الرقمي بالسماح بالاعتراف بالمستندات الإلكترونية باعتبارها مكافئة وظيفيا لمعادلاتها الورقية، والاعتراف بالهويات والتوقيعات الإلكترونية للسماح بمعالجة التجارة والجمارك الدولية دون الحاجة إلى مستندات ورقية، إذا كان ذلك ممكنا.

رد الفعل السريع للسلطات العمومية في مسائل الاشتراء العمومي

35- يوفر قانون الأونسيتال النموذجي للاشتراء العمومي (2011)⁽⁴⁰⁾ (القانون النموذجي للاشتراء العمومي) إطارا للدول كي تطور نظام اشتراء يُمكنها من تحقيق مردود للنقد وتفاذي التجاوزات، على حد سواء. ويتيح القانون النموذجي للاشتراء العمومي للجهات المشترية الحكومية الاستفادة من الأساليب التجارية الحديثة، كالاشتراء الإلكتروني والاتفاقات الإطارية، لكي يتسنى لها تحقيق أفضل مردود للنقد في الاشتراء. وهو يتضمن إجراءات تتيح الاشتراء العادي، والاشتراء العاجل أو الطارئ، والاشتراء البسيط والمتدني القيمة، واشتراء أشياء كبيرة ومعقدة (حيث يمكن أن تتجاوز الحكومة، عند الاقتضاء، مع الموردين والمقاولين المحتملين للحصول على أفضل حل يلبي

(37) ICC, The ICC Digital Standards Initiative، متاحة على الرابط: www.dsi.iccwbo.org/.

(38) ICC, Policymakers، متاح على الرابط: www.dsi.iccwbo.org/policymakers.

(39) ICC, Standards Toolkit for Cross-border Paperless Trade، متاح على الرابط: <https://iccwbo.org/news-publications/policies-reports/standards-toolkit-for-cross-border-paperless-trade/#anchor-download>.

(40) قانون الأونسيتال النموذجي للاشتراء العمومي (منشورات الأمم المتحدة، 2014).

احتياجاتها). وتخضع جميع الإجراءات لآليات ومتطلبات صارمة بشأن الشفافية من أجل تعزيز التنافس والموضوعية. ويمكن للموردين المحتملين الاعتراض على جميع القرارات والإجراءات التي تُتخذ في سياق عملية الاشتراء.

36- وتمكنت البلدان التي أصدرت تشريعات تمكّن من الاشتراء الإلكتروني، كما يفعل القانون النموذجي للاشتراء العمومي، من تجنب العديد من الصعوبات الناشئة عن الاضطراب الناجم عن إغلاق مكاتب السلطات خلال جائحة كوفيد-19. وينص القانون النموذجي للاشتراء العمومي على الاشتراء عن طريق مناقصة إلكترونية أو الاشتراء الذي ينطوي على مناقصة إلكترونية في المادة 31. ويتيح هذا، مقترنا باشتراء صكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، حسبما سبق تفصيله في مجموعة أدوات الأونسيترال هذه، أن تتواصل عمليات الاشتراء العمومي رقمياً.

37- وفي حالة الطوارئ العالمية، قد تبرز حاجة لعمليات اشتراء طارئة من أجل معالجة الأثر الناجم عن الحدث بسرعة. وهذا منصوص عليه في القانون النموذجي للاشتراء العمومي أيضاً، الذي يتضمن أحكاماً بشأن الحالات التي تكون فيها حاجة ملحة إلى موضوع الاشتراء بسبب حدث كارثي، أي اشتراء طارئ. وتتص المادة 30 (4) و(5) على عمليات الاشتراء الطارئ، عندما تكون هناك حاجة ملحة لموضوع الاشتراء. وقد يشمل هذا اشتراء معدات لمنع انتشار الأمراض المعدية، أو حتى لتوفير اللقاحات لتعميمها على السكان في أقرب وقت ممكن.

دعم المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة وتوفير الإطار القانوني لبقائها ونجاحها أثناء حالة الطوارئ العالمية وبعدها

38- وفقاً للبنك الدولي، تمثل المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة "غالبية المنشآت التجارية في جميع أنحاء العالم، وهي مساهم مهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية العالمية"⁽⁴¹⁾. والمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة معرضة بصفة خاصة للانتكاسات الاقتصادية، لأنها تعمل عادةً بتدفقات نقدية ضيقة وتفتقر إلى الاحتياطات المالية لمواجهة انقطاع الأعمال. ولذلك من غير المستغرب أن يكون لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي كبير على المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة - فقد أفاد الأونكتاد أيضاً في منشوره بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، بعنوان "The COVID-19 Pandemic Impact on Micro, Small and Medium Sized Enterprises"، بأن "العديد من المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة قد توقفت بالفعل عن ممارسة نشاطها، والعديد منها إما على أعتاب الإغلاق أو لا تزال ضعيفة للغاية"⁽⁴²⁾. وكما يتبين من الجزء الأول، سنّت الدول تدابير محددة لدعم المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تجاوز الأوقات المضطربة. ويمكن لصكوك الأونسيترال أن تدعم الدول أكثر في توفير مزيد من اليقين القانوني للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في مجالات مثل التمويل، وأن تساعد أيضاً على الحد من الآثار السلبية التي تنشأ في حالة إعسار المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.

(41) World Bank, *Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance: Improving SMEs' access to finance and*

finding innovative solutions to unlock sources of capital, متاح على الرابط:

www.worldbank.org/en/topic/smefinance

The COVID-19 pandemic impact on micro, small and medium sized enterprises: *Market access challenges* (42)

and competition policy (United Nations publication, 2022), p. 1

المعاملات والتمويل المضمونان لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

39- يهدف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)⁽⁴³⁾ (القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة) إلى توفير إطار تشريعي شفاف وشامل ورشيد للتمويل المضمون، يُتوقع من ثم أن يكون له أثر مفيد على توافر الائتمان وتكلفته، وخصوصا بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 10 على قواعد تخص الحالات التي تبرز فيها العائدات التي هي في شكل نقود أو أموال مودعة في حساب مصرفي بموجودات أخرى من النوع نفسه، وهي حالة قد تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لأن تلك المنشآت قد تضم موجودات شخصية ممتزجة مع المنشأة التجارية. وتنص المادة 4 كذلك على ضرورة أن يمارس الشخص حقوقه (بما في ذلك الإنفاذ) "على نحو معقول تجارياً". وتنص المادة 1 (5) صراحةً على أولوية القوانين التي توفر حماية الأطراف في المعاملات التي تُجرى لأغراض شخصية أو عائلية أو منزلية.

عدم اشتراط تسليم البضائع فيما يخص المعاملات المضمونة

40- يوفر القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة أيضاً نظاماً لا يُشترط فيه على المدين تسليم بضائعه، مما يجعل ذلك أكثر كفاءة من إجراءات المحاكم، لأن إجراءات المحاكم يمكن أن تؤدي إلى تأخيرات ومشاكل⁽⁴⁴⁾. وهذا مفيد بوجه خاص في الحالات التي تكون فيها الموجودات المرهونة قابلة للتلف أو تتخضع قيمتها بسرعة⁽⁴⁵⁾. ولكي يحتاز الدائن المضمون الموجودات المرهونة، هناك ثلاثة شروط يلزم استيفائها: (1) يلزم أن يبدي المدين موافقته كتابةً؛ (2) يلزم أن يخطر الدائن المضمون المدين (وأي شخص آخر حائز للموجودات) مقدماً بأن المدين مقصر وأن الدائن يعتزم الاحتياز - بالنسبة للموجودات القابلة للتلف أو الموجودات التي قد تتخضع قيمتها بسرعة، يسقط هذا الشرط؛ (3) لا يمكن للدائن المضمون أن يحتاز الموجودات المرهونة إلا إذا لم يعترض الشخص الحائز للموجودات المرهونة عندما يحاول الدائن المضمون الاحتياز.

41- ومن خلال وجود سجل موثوق للمعاملات المضمونة يحتوي على قيود محدّثة ودقيقة للدائنين المضمونين، يوفر القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إجراء مبسطاً وكفؤاً يقلل من العبء الإداري الذي تحتاج إليه في حال استحواذ الدائن المضمون على الموجودات المرهونة.

الحصول على الائتمان بمقتضى القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة

42- تُعدّ خطوط الائتمان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أثناء حالات الطوارئ العالمية مثل جائحة كوفيد-19. ويكمن الغرض من القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة في مساعدة الدول على وضع قانون عصري للمعاملات المضمونة يتناول الحقوق الضمانية في الموجودات المنقولة. ويهدف القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة إلى زيادة مدى توافر القروض الائتمانية بأسعار أيسر بتوفير قانون فعال وناجع بشأن المعاملات المضمونة، وهو ما يساعد على تحسين الوصول إلى الائتمان وخفض تكلفة الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁶⁾. ويستند القانون النموذجي إلى الافتراض بأنه بقدر ما يحق للدائن

(43) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (منشورات الأمم المتحدة، 2019).

(44) دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (منشورات الأمم المتحدة، 2020)، الصفحة 84.

(45) المرجع نفسه.

(46) دليل اشتراط قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (منشورات الأمم المتحدة، 2017)، الصفحة 4.

المضمون أن يعوّل على قيمة الموجودات المرهونة من أجل سداد قيمة الالتزام المضمون، يقل احتمال عدم السداد، ومن المرجح أن يكون لذلك تأثير إيجابي على توافر القروض الائتمانية وتكلفتها⁽⁴⁷⁾.

43- فعلى سبيل المثال، تهدف المادة 6 إلى إدراج متطلبات إنشاء الحق الضماني، وكذلك شكل الاتفاق الضماني والحد الأدنى لمحتواه من أجل تمكين الأطراف من الحصول على حق ضماني بطريقة بسيطة وناجعة⁽⁴⁸⁾. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة 4 على أن الاتفاق الضماني الشفوي مع المانح يكون كافياً لإنشاء الحق الضماني عندما تكون الموجودات المرهونة في حوزة الدائن المضمون. ويعود ذلك إلى أن حيازة الدائن المضمون للموجودات المرهونة هي في حد ذاتها دليل على عدم إمكانية تمنع المانح بملكية غير مرهونة⁽⁴⁹⁾.

توصيات بشأن تغيير الحقوق بعد التقصير لتجنب عمليات الإنفاذ الرسمية حيثما أمكن

44- يقوم القانون النموذجي على مبدأ مفاده أن تحقيق أقصى قدر من المرونة في الإنفاذ يزيد على الأرجح من كفاءة عملية الإنفاذ⁽⁵⁰⁾. وتنص المادة 72 من القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على أنه يحق للمانح والدائن المضمون، بعد حدوث التقصير، أن يمارسا ما يلي: (أ) أي حق تقضي به أحكام هذا الفصل من القانون النموذجي؛ (ب) أي حق آخر منصوص عليه في الاتفاق الضماني أو في أي قانون آخر متى كان لا يتعارض مع أحكام هذا القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 73 من القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على أنه يجوز للدائن المضمون أن يمارس حقوقه اللاحقة للتقصير بتقديم طلب إلى [محكمة أو سلطة أخرى تحددها الدولة المشترعة] أو بدون تقديم هذا الطلب. وبالسماح للدائنين المضمونين بممارسة حقوقهم اللاحقة للتقصير إما من خلال إجراءات قضائية أو خارج نطاق القضاء، فإن المرونة في تجنب عمليات الإنفاذ الرسمية حيثما أمكن ذلك تساعد على زيادة توافر الائتمان وخفض تكلفتها. وهذا مفيد للغاية بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يكون الحصول على ائتمان أرخص شريان حياة مهما للمنشأة التجارية المتأثرة بحالة طوارئ عالمية.

تطوير سجل تجاري للسماح للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من إجراءات تسجيل مرشدة ومبسطة

45- يوفر دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري (2019)⁽⁵¹⁾ أداة مرجعية لمقرري السياسات وأمناء السجلات والخبراء المشاركين في إصلاح سجلات المنشآت التجارية فيما يتعلق بسجلات المنشآت التجارية الفعال والكفؤ وبالحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتسجيل المنشأة التجارية. ويستند الدليل التشريعي إلى الرأي الذي مفاده أن المنشآت التجارية بجميع أحجامها، وبخاصة المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، تستفيد من وجود إجراءات تسجيل مرشدة ومبسطة، لأن هذه الإجراءات تخفّف على المنشأة التجارية عبء التسجيل، وتخفّف تكاليفه في كثير من الأحيان. والغرض الرئيسي منه هو أن تنتقل المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وبذلك، في أوقات الأزمات، يمكن لتلك المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من دعم الدول أو المؤسسات المعيّنة.

(47) المرجع نفسه.

(48) المرجع نفسه، الصفحة 29.

(49) المرجع نفسه، الصفحة 31.

(50) المرجع نفسه، الصفحة 119.

(51) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري (منشورات الأمم المتحدة، 2019).

46- وتتيح السجلات التجارية الكفوة وصول الجمهور بسهولة إلى المعلومات عن المنشآت التجارية، الأمر الذي ييسر البحث عن الشركاء التجاريين المحتملين أو الزبائن المحتملين أو مصادر التمويل المحتملة ويحد من المخاطر المقترنة بالدخول في شراكات تجارية جديدة. كما أن السجلات التي تضطلع بوظائفها بكفاءة تؤدي دورا مهما في السياق العابر للحدود، لأنها تتيح وصول المستخدمين الموجودين في الدول الأجنبية إلى المعلومات عن المنشآت التجارية بأبسط طريقة ممكنة وبأقصى سرعة ممكنة. وعليه، فإن هذا الدليل التشريعي يهدف إلى معالجة جميع جوانب إنشاء سجل تجاري كفؤ وتشغيله.

47- وكما هو مبين في الدليل التشريعي، هناك نُهج مختلفة في تنظيم السجل التجاري وتشغيله، رغم أن الدولة تكون معنية عادةً إما مباشرةً كسلطة إشرافية أو أن السجل يخضع للمراقبة الإدارية للسلطة القضائية⁽⁵²⁾. وقد يكون السجل التجاري أيضا هيئة مركزية تحتوي على معلومات أساسية عن المنشآت العاملة أو الخاملة أو المصفاة. وقد تكون لمثل ذلك السجل التجاري أهميته في منع تعطل التجارة حيث يمكن الحصول على المعلومات الأساسية التي تحتاجها المؤسسات المالية أو الوحدات الإدارية التابعة للدولة لمعالجة القروض أو المنح المالية أو التحقق منها في السجل التجاري، مما يقلل من العقوبات الإدارية التي يتعين على المنشآت التجارية مواجهتها في أوقات الأزمات.

48- وقد تدعم رقمنة السجل التجاري، على سبيل المثال توفير نسخ إلكترونية من شهادة التأسيس أو سجل الشركة أو التقارير السنوية أو غيرها من البيانات الرئيسية للمنشأة التجارية، والقدرة على الحصول على هذه المعلومات بسهولة عبر الإنترنت، أيضا المنشآت التي قد تحتاج إلى الحصول على تلك المعلومات بسرعة.

الحد من الآثار السلبية للإعسار من خلال وضع الأطر القانونية المناسبة لإجراءات الإعسار

49- أثرت التدابير المختلفة التي اتخذتها الدول لاحتواء انتشار كوفيد-19 بدرجة كبيرة على عمليات الشركات وتدفعاتها النقدية، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وكما هو موضح في الجزء الأول، اتخذت الدول تدابير مثل وقف طلبات الإعسار أو تدابير أخرى لمنع إعسار المنشآت التجارية. والقصد من ذلك هو السماح للمنشآت التجارية بمواصلة العمل لأطول فترة ممكنة والتغلب على المصاعب الناجمة عن جائحة كوفيد-19. بيد أنه في حالة عجز المنشآت التجارية عن النجاة من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، يصبح الإعسار أمرا لا مفر منه. ولذلك فإن وضع إطار قوي للإعسار أمر بالغ الأهمية لضمان توصل كل من المدينين والدائنين إلى حل سريع لإجراءات الإعسار، لأن ذلك يساعد على التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية الناجمة عن الإعسار. ويزود دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار الدول بإرشادات بشأن إطار قانوني محتمل يمكنها النظر في اعتماده لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الإعسار والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

إجراءات مبسطة لإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة

50- حيثما يتعذر نقادي الإعسار، يمكن لنظام إعسار مبسط أن يساعد منظمي المشاريع والدائنين على التوصل إلى حل سريع. وكما يتبين من الجزء الأول، اعتمدت بعض الدول مثل ذلك النظام خلال جائحة كوفيد-19 للتخفيف من الآثار السلبية للإعسار. وتدعو صكوك الأونسيترال أيضا إلى نظام مبسط للإعسار في بعض الحالات. ويقترح الجزء الخامس من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار⁽⁵³⁾ نظاما مبسطا للإعسار يكون هدفه الرئيسي ضمان إجراءات مرنة ومنخفضة التكلفة وسريعة يسهل على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الوصول إليها، مع تشجيع بداية جديدة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المدينة وحماية الأشخاص المتأثرين بإجراءات الإعسار

(52) المرجع نفسه، الفقرة 39.

(53) دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار: الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

المبسطة⁽⁵⁴⁾. وتتمثل السمات الرئيسية لنظام الإعسار المبسط هذا في إجراءات التقصير ومعاملته، وقصر الفترات الزمنية، وتقليص الشكليات. وينطوي ذلك على مهل قصيرة لتنفيذ جميع الخطوات الإجرائية، بما في ذلك الأسباب المحدودة لتمديد الإجراءات وحد أقصى محدد لعدد التمديدات المسموح بها⁽⁵⁵⁾.

51- كما تصف توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة (2021)⁽⁵⁶⁾ وتوضح كيفية تطبيق نظام الإعسار المبسط المعني. وتتضمن بعض التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة للمنشآت الصغرى والصغيرة وجميع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

التوصية 12 - تحديد مهل قصيرة: ينبغي أن يحدد قانون الإعسار الذي ينص على نظام مبسط للإعسار مهلا قصيرة لتنفيذ جميع الخطوات الإجرائية في إجراءات الإعسار المبسطة، وأسبابا محدودة لتمديداتها، وحدا أقصى لعدد التمديدات المسموح بها، إن وجدت.

التوصية 14 - المدين المتملك بوصفه النهج المنطبق على نحو تكميلي: في إجراءات إعادة التنظيم المبسطة، يواصل المدين السيطرة على موجوداته والتشغيل اليومي للمنشأة، في إطار مستوى ملائم من الإشراف والمساعدة من السلطة المختصة.

52- وفي عام 2021، أصدر البنك الدولي، بالاشتراك مع الأونسيترال، وثيقة محدثة حديثا بعنوان "مبادئ الإعسار الفعال ونظم الدائنين/المدينين"⁽⁵⁷⁾. وتهدف هذه الوثيقة، التي تأخذ في الاعتبار جائحة كوفيد-19 والركود العالمي، إلى مساعدة مقرري السياسات على تحسين نظم الإعسار القائمة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة⁽⁵⁸⁾. وهي تسلط الضوء على تسعة مبادئ فرعية لنظام مبسط للإعسار، حيث تقوم السياسة الشاملة على ضرورة أن ينص إطار الإعسار على إجراءات دنيا لضمان أن تكون العمليات مباشرة ومغلقة ومنخفضة التكلفة وسريعة لكل من المدينين والدائنين⁽⁵⁹⁾. وإضافة إلى وجود نظام رسمي مبسط للإعسار، قد تنظر الدول في استحداث أنشطة سابقة للإعسار، مثل وضع سياسات وعمليات لحفز المدينين على معالجة الوضع في وقت مبكر من خلال إعادة الهيكلة، أو إسداء المشورة، أو مساعدة المدينين، أو التدريب أو التوعية على نحو غير رسمي. وقد يعني ذلك بناء إطار قانوني لتحديد نطاق ما يشكل ما قبل الإعسار والتزامات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المدينة عندما تقع في نطاق ما قبل الإعسار، بحيث يُطلب منها طلب المساعدة في الوقت المناسب وتُحفَز لمنع حدوث الإعسار الرسمي.

الضمانات الشخصية

53- من المؤلف أن يقدم مالكو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ضمانات شخصية من أجل تمويل منشآتهم التجارية، بحيث تتشابه أوضاعهم المالية الخاصة مع منشآتهم. وفي حالة الإعسار، يصبح مالكو الكيانات التجارية هؤلاء مسؤولين شخصيا، وقد يقودهم الدائن هم أيضا إلى الإفلاس. ويقدم دليل الأونسيترال

(54) المرجع نفسه، الفقرة 271.

(55) المرجع نفسه، الفقرة 282.

(56) توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة، متاحة على الرابط:

https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/part_5_en.pdf

(57) World Bank, *Principles for Effective Insolvency and Creditor and Debtor Regimes (English)*، متاحة على الرابط:

[https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-](https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/391341619072648570/principles-for-effective-insolvency-and-creditor-and-debtor-regimes)

[reports/documentdetail/391341619072648570/principles-for-effective-insolvency-and-creditor-and-debtor-regimes](https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/391341619072648570/principles-for-effective-insolvency-and-creditor-and-debtor-regimes)

(58) المرجع نفسه، '2'.

(59) المرجع نفسه، الصفحة 30.

التشريعي لقانون الإعسار، الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة التوصية التالية بشأن الضمانات الشخصية:

التوصية 88 - في حال بَيّن قانون الإعسار الذي ينص على نظام مبسط للإعسار، على وجه التحديد، أنه يجوز وضع شروط لإبراء ذمة المنشأة الصغرى أو الصغيرة المدينة، ينبغي إبقاء تلك الشروط في حدها الأدنى وإدراجها بوضوح في قانون الإعسار.

54- ويلاحظ في الدليل التشريعي أنه "فيما يتعلق بمنظمي المشاريع الفرديين الذين يديرون أعمالهم الخاصة أو الذين يصبحون معسرين بسبب إعطاء ضمانات شخصية، قد تترتب على بعض هذه القيود والشروط عواقب وخيمة تحظر عليهم عمليا المشاركة في أعمال تجارية في المستقبل"⁽⁶⁰⁾. وفي حال نص قانون الإعسار على جواز فرض شروط على إبراء الذمة، فإن دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار، الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة يوصي "بإبقاء تلك الشروط في حدها الأدنى من أجل تيسير البداية الجديدة. كما يوصي بأن تُبيّن تلك الشروط بوضوح في قانون الإعسار"⁽⁶¹⁾. وفي حالة الطوارئ العالمية، من المحتمل جدا أن تتعرض تلك المنشآت التجارية وأولئك المالكين للإعسار والإفلاس. ومن شأن نظم الإعسار التي تتيح بداية سريعة وجديدة لمثل تلك المنشآت التجارية وأولئك المالكين التجاريين بعد حالة طوارئ عالمية أن تساعد أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أولئك على بدء حياتهم من جديد.

حالات الإعسار عبر الحدود

55- مع عمل المنشآت التجارية عبر الحدود، من الشائع أن يتعامل الدائنون والمدينون مع نظم قانونية مختلفة. وفي حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، قد تعجز المنشأة التجارية التي تواجه ضائقة مالية بسبب ظروف غير متوقعة بسرعة عن سداد المدفوعات في الوقت المناسب لدائنيها المحليين أو الأجانب، مما يتسبب في أثر الدومينو على السوق. وقد صمّم قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997) مع دليل الاشتراع والتفسير (2013)⁽⁶²⁾، بقصد مساعدة الدول على تزويد قوانينها المتعلقة بالإعسار بإطار قانوني عصري لزيادة الفعالية لدى تناول إجراءات الإعسار عبر الحدود فيما يخص المدينين الذين يعانون من ضائقة مالية شديدة أو المعسرين⁽⁶³⁾. ويركز هذا القانون النموذجي على أربعة عناصر حُدّدت بأنها عناصر رئيسية في تسيير قضايا الإعسار عبر الحدود، وهي: سبل الوصول، والاعتراف، وسبل الانتصاف (المساعدة)، والتعاون⁽⁶⁴⁾. وتهدف هذه العناصر الأربعة إلى السماح للدائنين بالمشاركة في نظام الإعسار في دولة أخرى، ووضع إجراءات مبسطة للاعتراف بالإجراءات الأجنبية المؤهلة من أجل تجنب إضفاء الصفة القانونية أو غيرها من العمليات التي تستغرق وقتا طويلا، وإتاحة الانتصاف الذي يُعتبر ضروريا لتسيير إجراءات الإعسار على نحو منظم ومنصف، وتمكين المحاكم من الاتصال مباشرة بنظيراتها الأجنبية.

(60) المرجع نفسه، الفقرة 341.

(61) المرجع نفسه.

(62) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراع والتفسير (منشورات الأمم المتحدة، 2014).

(63) انظر قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (منشورات الأمم المتحدة، 1997)، متاح على الرابط:

https://uncitral.un.org/en/texts/insolvency/modellaw/cross-border_insolvency

(64) المرجع نفسه.

رقمنة إجراءات الإعسار

56- قد تنتظر الدول أيضا في رقمنة عملية الإعسار، مثل إتاحة استخدام الاتصالات غير الورقية، وتقديم الأدلة من خلال الوسائل الرقمية، وإرسال الإشعارات، مما قد يساعد في تسريع عملية الإعسار لجميع الأطراف المعنية. وفي بعض الأطر القانونية، يمكن أن يكون بدء إجراءات الإعسار عملية بطيئة أو معقدة، قد تتطلب مثلا الحاجة إلى إعلان مادي رسمي عن طلب إعسار المدين في الصحف أو النبذة. وباستخدام الرقمنة، قد تتمكن الدول من تخفيف هذا العبء الإجرائي من خلال توفير منصة لنشر الإشعارات أو الإعلانات الرسمية بشأن الإعسار، ومن شأن نشر مثل ذلك الإعلان على هذه المنصة استيفاء إجراءات إعسار محددة.

57- وإذا نظرت الدول في نظام إعسار مبسط، فإن رقمنة إجراءات الإعسار هذه ستكون أكثر فائدة لكل من المدينين والدائنين. وتقلل العمليات من قبيل السماح بالاتصالات الرقمية وتقديم الأدلة من خلال الوسائل الرقمية من الوقت اللازم لإرسال الإشعارات والوثائق الرسمية المفترض إرسالها بالبريد حيث يمكن للأطراف المعنية استرجاع هذه المعلومات على الفور تقريبا عبر الإنترنت. وهذا يقلل أيضا من الوقت والأعباء المالية على الأطراف في الاضطرار إلى ضمان إرسال الوثائق بالبريد في الوقت المناسب للوفاء بالمواعيد النهائية الإجرائية. كما أثرت مناقشات بشأن تسخير الأدوات الإلكترونية في نظم الإعسار المبسطة في مؤتمرات أكاديمية⁽⁶⁵⁾. وقد تنتظر الدول في وضع إطار الإعسار هذا بالتوازي مع وضع إطار قانوني للاقتصاد الرقمي أيضا، أي اعتماد صكوك الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها

58- على نفس منوال صكوك الإعسار الموصوفة في الفقرات السابقة، سيساعد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه (2018)⁽⁶⁶⁾ الدائنين والمدينين والمطالبين على وضع الصيغة الأخيرة لمطالباتهم، وخصوصا في الحالات التي ينطوي فيها الإعسار المعني على تقسيم الموجودات عبر العديد من الولايات القضائية. ويمكن أن يؤدي الإنفاذ السريع للأحكام المتعلقة بالإعسار إلى تقليل رأس المال أو الموجودات المحبوسة والتي لا يمكن استخدامها بسبب إجراءات الإنفاذ.

إنشاء نظام قوي عندما يكون هناك اضطراب في سلاسل الإمداد وانتهاكات تعاقدية

تسوية المنازعات بسبب خرق العقد أو الشروط التجارية

59- في أوقات الأزمات، قد تُخرق الالتزامات التعاقدية، أو قد تُنتهى العقود. ومن شأن قيام الدول بوضع آلية قوية لتسوية المنازعات وإنفاذها أن يتيح سهولة إنفاذ قرار التحكيم أو اتفاق تسوية الوساطة من دولة إلى أخرى، مما قد يقلل من تعطيل التجارة الدولية من خلال الاعتراف بالتسويات وإنفاذها على وجه السرعة. وقد وضعت الأونسيترال أطرا للآليات البديلة لتسوية المنازعات، مثل التحكيم والوساطة، يمكن للدول أن تستخدمها.

60- وإضافة إلى ذلك، تؤدي جميع صكوك الأونسيترال التعاقدية دورا في مساعدة الأطراف المتعاقدة أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات. وتصف الأقسام التالية كيف يمكن للأطراف المتعاقدة أن تستفيد من الدول التي اعتمدت صكوك الأونسيترال، وفي حال كانت تعمل في دول لم تعتمد صكوك الأونسيترال أو لم تصدق عليها،

(65) انظر: Singapore Management University, 3rd SMU-Cambridge Roundtable on Corporate Insolvency Law: Conference Report

متاحة على الرابط:

<https://ccla.smu.edu.sg/sites/cebcla.smu.edu.sg/files/Final%20Report.%20SMU-3CL%20Cambridge%20Roundtable.pdf>

(66) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع (منشورات الأمم المتحدة، 2019).

كيف يمكن للأطراف المتعاقدة أن تعتمد صيغة من صكوك الأونسيترال أو أن تشير إلى قواعد الأونسيترال في عقودها الخاصة للحد من تعطيل عملياتها التجارية.

إطار الأونسيترال للتحكيم

61- وضعت الأونسيترال إطاراً قوياً للتحكيم التجاري الدولي في العقود القليلة الماضية. ويتضمن الإطار اتفاقيتين⁽⁶⁷⁾، وقانوناً نموذجياً، وعدة نصوص تفسيرية وتعاقدية، والعديد من الأطر الإضافية. ويوفر التفاعل بين صكوك الأونسيترال ومواردها للدول والأطراف إطاراً قوياً يمكن الاعتماد عليه إذا دعت الحاجة إلى التحكيم بين الدول والأطراف.

62- وتشكل اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)⁽⁶⁸⁾ أساس نظام التحكيم الدولي، وهي تقدم معايير تشريعية مشتركة بشأن الاعتراف باتفاقات التحكيم وكذلك اعتراف المحاكم بقرارات التحكيم الأجنبية وغير المحلية وإنفاذها، وقد اعتمدها 172 طرفاً من مختلف النظم القانونية. ووُصفت اتفاقية نيويورك بأنها "أنجح معاهدة في القانون الدولي الخاص"⁽⁶⁹⁾. واعتُرف بالتحكيم كآلية مهمة لتسوية المنازعات التجارية الدولية، كما أن معاهد التحكيم نفذت تكنولوجيات جديدة لضمان حسن سير جلسات الاستماع في التحكيم على الرغم من جائحة كوفيد-19⁽⁷⁰⁾.

63- ومن الصكوك المهمة الأخرى قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985)، مع التعديلات التي اعتمدت في عام 2006⁽⁷¹⁾ (القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي) الذي يهدف إلى مساعدة الدول على تحديث قوانينها التحكيمية. وهو يتناول جميع مراحل عملية التحكيم ابتداءً من اتفاق التحكيم (بما في ذلك إبرامه عن طريق الاتصال الإلكتروني)، وتكوين هيئة التحكيم واختصاصها وكذلك مدى تدخل المحكمة، إلى الاعتراف بقرار التحكيم وإنفاذه، مع السماح للأطراف بتكييف الإجراءات مع احتياجاتهم. وبالفعل، فإن القانون النموذجي يتضمن أحكاماً كثيرة تشكل أحكاماً تكملية قد تحيد عنها الأطراف، بغية تزويد الأطراف بالمرونة اللازمة، مثل الاتفاق على استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية. وقد اعتمد القانون النموذجي على نطاق واسع، حتى الآن في 119 ولاية قضائية، وهو يجسد توافقاً عالمياً في الآراء بشأن ممارسات التحكيم.

(67) اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 330، رقم 3 (فُتح باب التوقيع عليها في 10 حزيران/يونيه 1958، ودخلت حيز النفاذ في 7 حزيران/يونيه 1959)، التي سبقت إنشاء الأونسيترال، كانت عنصراً أساسياً في عمل الأونسيترال بشأن التحكيم الدولي؛ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاقدية بين المستثمرين والدول، سلسلة المعاهدات، المجلد 3208 (فُتح باب التوقيع عليها في 10 كانون الأول/ديسمبر 2014، ودخلت حيز النفاذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

(68) اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)، سلسلة المعاهدات، المجلد 330، رقم 3 (فُتح باب التوقيع عليها في 10 حزيران/يونيه 1958، ودخلت حيز النفاذ في 7 حزيران/يونيه 1959).

(69) New York Arbitration Convention, In Brief، متاحة على الرابط:

www.newyorkconvention.org/in+brief#:~:text=The%20Convention%20on%20the%20Recognition,by%20more%20than%20160%20nations

(70) انظر: Shanghai International Economic and Trade Arbitration Commission (SHIAC), *International commercial arbitration in the time of covid-19* (Global Arbitration Review, 2021).

(71) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985)، مع التعديلات التي اعتمدت في عام 2006 (منشورات الأمم المتحدة، 2008).

قواعد الأونسيترال للتحكيم للأطراف المتعاقدة

64- توفر قواعد الأونسيترال للتحكيم⁽⁷²⁾ مجموعة شاملة من القواعد الإجرائية التي يمكن أن يتفق عليها الأطراف لتسيير إجراءات الوساطة الناشئة عن علاقتهم التجارية، وهي تُستخدم على نطاق واسع في عمليات التحكيم المخصصة وكذلك عمليات التحكيم التي تديرها مؤسسات. وتتناول القواعد جميع جوانب عملية التحكيم، حيث توفر شرط تحكيم نموذجيا، وتضع القواعد الإجرائية المتعلقة بتعيين المحكمين وسير إجراءات التحكيم، وتضع القواعد المتعلقة بشكل القرار ونفاذه وتفسيره. بيد أن القواعد تنص على إطار إجرائي كامل لتفادي الثغرات الإجرائية وتتيح في الوقت نفسه الكثير من المرونة كي "يتفق الطرفان على خلاف ذلك"، مثلا بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية.

65- ولتمكين الأطراف المتعاقدة من الاعتماد بسرعة على قواعد الأونسيترال للتحكيم، أُضيف ملحق إلى نسخة عام 2021 من قواعد الأونسيترال للتحكيم يحدد بند تحكيم نموذجيا خاصا بالعقود⁽⁷³⁾. ويتضمن المرفق أيضا بيان تنازل يجوز للأطراف المتعاقدة أن تنتظر في إدراجه.

66- وإضافة إلى ذلك، وضعت الأونسيترال نصوصا توضيحية، مثل ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم (2016)⁽⁷⁴⁾، تزود الممارسين بقائمة مشروحة بشأن المسائل ذات الصلة بتنظيم إجراءات التحكيم.

التحكيم كخيار مفضل لآلية تسوية المنازعات

67- لاحظ المراقبون المهتمون بمجال تسوية المنازعات أيضا استخدام التحكيم الدولي أثناء جائحة كوفيد-19 حيث تعتمد بعض القطاعات التحكيم بوصفه آليتها المفضلة لتسوية المنازعات. فعلى سبيل المثال، في قطاع علوم الحياة، هناك اتجاه لاستخدام التحكيم الدولي بسبب طبيعته الخاصة والسرية، وتعدد الولايات القضائية المعنية، والطبيعة المعقدة للمطالبات (مثل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وشروط الربح من معاملات الاندماج والاستحواذ، والمطالبات بين المستثمرين والدول) والمرونة الأفضل عموما في قواعد وإجراءات التحكيم لاستيعاب إجراءات أكثر كفاءة (على عكس حالة التقاضي أمام المحاكم الوطنية) في حالة الطوارئ العالمية⁽⁷⁵⁾.

إجراءات التحكيم المعجلة بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل

68- توفر قواعد الأونسيترال للتحكيم الوضوح واليقين للأطراف المتعاقدة المعنية منذ إصدار صيغتها الأولى في عام 1976. وقد حُدثت مؤخرا في عام 2021، ويتضمن هذا الإصدار الآن قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل⁽⁷⁶⁾. وقد استُخدمت هذه المجموعة من القواعد في تسوية طائفة واسعة من المنازعات، بما فيها المنازعات بين الأطراف التجارية في القطاع الخاص والمنازعات بين المستثمرين والدول وبين دولة وأخرى

(72) قواعد الأونسيترال للتحكيم، وقواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل، وقواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(73) المرجع نفسه، الصفحة 30.

(74) ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم (منشورات الأمم المتحدة، 2016).

(75) انظر: Tanya Landon & Dorothee Schramm, 2020 International Arbitration Overview: Demand for Dispute Settlement Up, Despite COVID-19 Struggles، متاح على الرابط: www.pharmtech.com/view/trends-in-international-arbitration-the-fallout-from-covid-19.

(76) قواعد الأونسيترال للتحكيم، وقواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل، وقواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

والمنازعات التجارية التي تديرها مؤسسات التحكيم، مما يدل على تنوع قواعد الأونسيترال للتحكيم وانطباقها. ويجوز للأطراف المتعاقدة أن تدرج في عقودها بنوداً تنص على تطبيق قواعد الأونسيترال للتحكيم، باستخدام البنود النموذجية المنصوص عليها في مرفقها⁽⁷⁷⁾.

69- وعلاوة على ذلك، نشرت الأونسيترال أيضاً توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقّحة في عام 2010)⁽⁷⁸⁾، مما يساعد مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة التي تتوخى استخدام قواعد الأونسيترال للتحكيم إما بوصفها (1) نموذجاً للمؤسسات التي تصوغ قواعد التحكيم الخاصة بها، أو (2) المؤسسات التي تعرض إدارة المنازعات بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو تقديم الخدمات الإدارية في عمليات التحكيم المخصصة بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو (3) المؤسسات التي قد يُطلب منها (أو الشخص الذي قد يُطلب منه) العمل كسلطة التبيين، على النحو المنصوص عليه في قواعد الأونسيترال للتحكيم. وقد أتاح الأونسيترال قائمة بمراكز التحكيم التي عملت بالصفات المذكورة آنفاً⁽⁷⁹⁾.

جلسات الاستماع عن بعد في التحكيم

70- تسمح صكوك الأونسيترال بعقد جلسات استماع عن بعد، حتى لو لم يُذكر ذلك صراحةً. وقد وُضِّحَ ذلك في قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل، حيث تنص المذكرة التفسيرية للمادة 3 على أن المادة 3 (3) "تؤكد على السلطة التقديرية المخولة لهيئة التحكيم للاستفادة من طائفة واسعة من الوسائل التكنولوجية لتسيير الإجراءات، بما في ذلك عند الاتصال بالأطراف وعند عقد المشاورات وجلسات الاستماع"⁽⁸⁰⁾. وعلاوة على ذلك، تنص المذكرة التفسيرية على أن إدراج هذه القاعدة في القواعد المعجلة لا يعني "أن استخدام الوسائل التكنولوجية غير متاح لهيئات التحكيم إلا في التحكيم المعجل"، وتنص كذلك على ضرورة أن يُمنح "الأطراف فرصة إبداء آرائهم بشأن استخدام هذه الوسائل التكنولوجية" والنظر "في الظروف العامة للقضية، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الوسائل التكنولوجية متاحة للأطراف". ومع ذلك، يتيح توافر جلسات الاستماع الافتراضية للأطراف المتعاقدة إمكانية مواصلة إجراءات التحكيم دون عقبات مادية.

71- ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه في آذار/مارس 2022، نشر المجلس الدولي للتحكيم التجاري التقرير العام مع استنتاجات التحقيق فيما إذا كان للأطراف المتعاقدة الحق في جلسة استماع حضورية في التحكيم الدولي ("هل يوجد حق في جلسة استماع حضورية في التحكيم الدولي؟")⁽⁸¹⁾. وفي هذا التقرير، فحص المؤلفون قوانين فرادى الولايات القضائية، بما فيها تلك التي اعتمدت القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وما إذا كانت هناك أي تداعيات على قابلية إنفاذ قرار التحكيم إذا عُقدت جلسة استماع عن بعد. ومن حيث الجوهر، خلص التقرير إلى أنه "لا توجد ولاية قضائية تعترف صراحةً بالحق في جلسة استماع حضورية في

(77) المرجع نفسه، الصفحة 38.

(78) توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقّحة في عام 2010) (منشورات الأمم المتحدة، 2013).

(79) UNCITRAL, Arbitration Centres، متاحة على الرابط:

<https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/contractualtexts/arbitration/centres>

(80) المرجع نفسه، الصفحة 51.

(81) ICCA Projects, *Does a Right to a Physical Hearing Exist in International Arbitration?*

https://cdn.arbitration-icca.org/s3fs-public/document/media_document/Right-to-a-Physical-Hearing-General-Report.pdf

التحكيم الدولي، ولا تعترف سوى حفنة منها بهذا الحق عن طريق الاستدلال، وحتى في هذه الحالة، عادةً ما يكون مقيداً⁽⁸²⁾. وفيما يتعلق بوجوب الإنفاذ، خلص المؤلفون إلى أن احتمال إبطال قرار تحكيم بسبب قرار هيئة التحكيم استخدام جلسة استماع عن بعد منخفض للغاية، ولم يُبلَّغ عن أي حالة أُلغي فيها قرار تحكيم لمجرد عقد جلسة استماع عن بعد⁽⁸³⁾. وقد تُطمئن نتائج هذا التقرير الأطراف المتعاقدة التي تقرر المضي قدماً في جلسات الاستماع عن بعد.

الاتجاه نحو قبول التوقيعات الإلكترونية وقرارات التحكيم الإلكترونية

72- على الرغم من أن صكوك الأونسيترال تسمح بعقد جلسات استماع عن بعد، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن قضايا مثل التوقيعات الإلكترونية وقرارات التحكيم الدولية. وتوصي التوصية المتعلقة بتفسير الفقرة 2 من المادة الثانية والفقرة 1 من المادة السابعة من اتفاقية نيويورك⁽⁸⁴⁾، بالنظر إلى الاستخدام الواسع النطاق للتجارة الإلكترونية، ومع مراعاة الصكوك القانونية الدولية مثل القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، بأن تُطبّق الفقرة 2 من المادة الثانية من اتفاقية نيويورك، مع الاعتراف بأن الظروف الموصوفة فيها ليست شاملة لجميع الحالات، وتوصي أيضاً بتطبيق الفقرة 1 من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، التي أبرمت في نيويورك، في 10 حزيران/يونيه 1958، كما يتسنى لأي طرف ذي مصلحة أن يستفيد مما قد يتمتع به، بمقتضى قانون أو معاهدات البلد الذي يُلتزم فيه الاعتماد على اتفاق التحكيم، من حقوق في التماس الاعتراف بصحة ذلك الاتفاق. غير أن هذه توصيات، ولا تعتمدها بالضرورة الدول التي اعتمدت بالفعل اتفاقية نيويورك. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية تشير صراحةً إلى اتفاقية نيويورك⁽⁸⁵⁾، وفي حين أن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية على اتفاقات التحكيم لا جدال فيه، فإن تطبيقها على قرارات التحكيم ليس كذلك.

73- وينطبق هذا أيضاً على القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، حيث تنص المادة 7 (2) على أن "يكون اتفاق التحكيم مكتوباً". وتنص المادة 7 (4) كذلك على استيفاء "اشتراط أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً بواسطة خطاب إلكتروني إذا كانت المعلومات الواردة فيه متاحة بحيث يمكن الرجوع إليها لاحقاً"، وتقدم تعريفاً لتعبير "الخطاب الإلكتروني".

74- وإضافةً إلى ذلك، تشترط المادة 34 (2) و(4) من قواعد الأونسيترال للتحكيم أن تصدر قرارات التحكيم كتابةً وأن تكون ممهورة بتوقيع المحكمين. وبالنظر إلى الاتجاه القوي نحو رقمنة الاقتصاد والقبول المتزايد للتوقيعات الإلكترونية بدلاً من التوقيعات اليدوية، فإن الحاجة الرسمية للتوقيع اليدوي على قرار التحكيم لا تمثل سوى عقبة إضافية أمام الأطراف، خاصة في حالة الطوارئ العالمية. بيد أنه بسبب عدم تنسيق قبول التوقيعات الإلكترونية، قد يؤدي توقيع قرار التحكيم باستخدام توقيع إلكتروني إلى أن يصبح القرار غير قابل

(82) المرجع نفسه، الصفحة 39.

(83) المرجع نفسه.

(84) توصية بشأن تفسير الفقرة (2) من المادة الثانية والفقرة (1) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المبرمة في نيويورك، في 10 حزيران/يونيه 1958، اعتمدها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في 7 تموز/يوليه 2006 أثناء دورتها التاسعة والثلاثين.

(85) اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 2898، رقم 3 (فُتح باب التوقيع عليها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار/مارس 2013)، الصفحة 29.

للإنفاذ، رهنا بلوائح الدولة التي تحكم التوقيعات الإلكترونية⁽⁸⁶⁾. وفي ضوء الاتجاه المتزايد نحو الإجراءات عن بعد، يجب أن يكون هناك اتجاه أكثر جرأة نحو قبول الأحكام الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية في التحكيم⁽⁸⁷⁾.

إطار الأونسيترال للتحكيم

75- وضعت الأونسيترال أيضا إطارا للوساطة التجارية الدولية لاستكمال العمل المكثف الذي أنجز في وضع إطار للتحكيم التجاري الدولي. وإضافة إلى إنفاذ قرارات التحكيم، فإن لإنفاذ اتفاقات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة أهميته أيضا. وتضع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ("اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة")⁽⁸⁸⁾ إطارا قانونيا متجانسا بشأن الحق في الاستظهار باتفاقات التسوية وكذلك بشأن إنفاذ تلك الاتفاقات. وهذه الاتفاقية هي أداة لتيسير التجارة الدولية والترويج للوساطة باعتبارها طريقة بديلة وفعالة لتسوية المنازعات التجارية.

76- ولما كانت اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة صكا دوليا ملزما، فمن المتوقع أن تضفي اليقين والاستقرار على الإطار الدولي الخاص بالوساطة. وقد سُلِّطَ الضوء عليها أيضا في أكاديمية الأونسيترال الافتتاحية في أسبوع اتفاقية سنغافورة 2021 "خطوة مهمة في تعزيز التجارة الدولية" حيث إن اتفاقية سنغافورة "توفر وسيلة فعالة للأطراف لإنفاذ اتفاقات التسوية عن طريق الوساطة فيما يخص المنازعات عبر الحدود، وكذلك فوائد الوساطة، التي يمكن أن تساعد المنشآت التجارية على تسوية المنازعات على نحو سريع وودي وفعال من حيث التكلفة"⁽⁸⁹⁾. ويصبح هذا مهما بصفة خاصة في أوقات الأزمات.

77- وإضافة إلى ذلك، فإن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة مع دليل الاشتراع والاستخدام (2018) (المعدل للقانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، 2002)⁽⁹⁰⁾ (القانون النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية)، ليس بديلا لاتفاقية سنغافورة فحسب، بل يمكن أن تستخدمه الدول أيضا كإطار للوساطة المحلية. وهذا يتيح للدول خيار مواءمة قوانينها الوطنية مع صكوك الأونسيترال وإتاحة الوقت لنفسها لاكتساب الخبرة في استحداث الوساطة وإجرائها قبل الشروع في إبرام اتفاقية. ويتضمن القانون النموذجي مجموعة شاملة من القواعد فيما يتعلق بعملية الوساطة برمتها التي تتناول بدء إجراءات الوساطة (المادة 5)، وعدد الوسطاء وتعيينهم (المادة 6)، وتسيير إجراءات الوساطة (المادة 7)، والاتصالات بين الوسيط والأطراف (المادة 8)، وإفشاء المعلومات (المادة 9)، والسرية (المادة 10)، ومقبولية الأدلة في إجراءات أخرى (المادة 11)، وإنهاء إجراءات الوساطة (المادة 12) وقيام الوسيط بدور المحكم (المادة 13). كما ينص على قواعد بشأن اتفاقات التسوية الدولية يمكن للدول أن تنتظر في اعتمادها.

(86) انظر: Felipe Volio Soley, *Signing the Arbitration Award in Wet Ink: Resistance to Technological Change or A*

Reasonable Precaution?، متاح على الرابط: <https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/>

<https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2020/11/06/signing-the-arbitral-award-in-wet-ink-resistance-to-technological-change-or-a-reasonable-precaution/>

(87) العمل الاستكشافي جار في مجال تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي - انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17)، الفقرة 222.

(88) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (فُتح باب التوقيع عليها في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، ودخلت حيز النفاذ في عام 2020).

(89) Ministry of Law, Singapore, *Singapore Convention Week Concludes*، متاح على الرابط:

www.mlaw.gov.sg/news/press-releases/2021-09-15-singapore-convention-week-2021-concludes

(90) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة مع دليل الاشتراع والاستخدام (2018) (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

78- كما دأبت الأونسيترال على دعم تطوير ومناقشة اتفاقية سنغافورة، مما زاد من تعزيز إطار الأونسيترال للوساطة التجارية الدولية. ومنذ عام 2019، يقام أسبوع سنوي لاتفاقية سنغافورة، يضم سلسلة من الفعاليات القانونية والمتعلقة بحل المنازعات على مدار أسبوع كامل. وتُعقد أيضا أكاديمية للأونسيترال أثناء أسبوع اتفاقية سنغافورة، تنظمها وزارة القانون في سنغافورة والأونسيترال، وتتألف من مؤتمر وحلقات عمل. وفي الآونة الأخيرة، عُقد أسبوع اتفاقية سنغافورة 2022 في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022.

79- وإطار الوساطة الذي وضعته الأونسيترال متاح أيضا للأطراف المتعاقدة لكي تستخدمه. ويجوز للأطراف المتعاقدة استخدام قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)⁽⁹¹⁾ عند إجراء الوساطة الخاصة بهم، وتبين قواعد الأونسيترال للوساطة (2021) العملية المتعلقة ببدء الوساطة (المادة 2)، وعدد الوسطاء وتعيينهم (المادة 3)، وتسيير إجراءات الوساطة (المادة 4)، والاتصال بين الأطراف والوسيط (المادة 5)، والسرية (المادة 6)، وتقديم الأدلة في إجراءات أخرى (المادة 7)، واتفاق التسوية (المادة 8)، وإنهاء إجراءات الوساطة (المادة 9).

عمليات الوساطة عن بعد

80- على غرار قواعد الأونسيترال للتحكيم، تسمح قواعد الأونسيترال للوساطة للأطراف المتعاقدة باستخدام الوسائل التكنولوجية لتسيير عملية الوساطة. وتنص المادة 4 من قواعد الأونسيترال للوساطة صراحة على أنه "يجوز للوسيط، لدى تسيير الوساطة وبالتشاور مع الأطراف ومع مراعاة ظروف المنازعة، استخدام أي وسيلة تكنولوجية يراها مناسبة، بما في ذلك الاتصال بالأطراف وعقد الاجتماعات عن بعد"⁽⁹²⁾. وسيتمكن ذلك الأطراف المتعاقدة الممنوعة من السفر عبر الحدود أو من عقد اجتماعات حضورية بسبب أزمة عالمية من مواصلة إجراءات الوساطة بأقل قدر ممكن من الاضطراب.

بنود نموذجية خاصة بالوساطة

81- بالمثل، توفر قواعد الأونسيترال للوساطة بنودا نموذجية للوساطة يمكن للأطراف المتعاقدة أن تدرجها بسهولة في عقودها. وينص مرفق قواعد الأونسيترال للوساطة على بند متعدد المستويات، يمكن للأطراف بمقتضاه أن تشير إلى قضية لم تُحسم أثناء الوساطة بعد انقضاء فترة متفق عليها من الأيام للتحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم. وينص المرفق أيضا على بيانين نموذجيين بشأن الإفصاح وبشأن توافر الوقت يمكن للأطراف المتعاقدة أن تنتظر فيهما.

82- وعلاوة على ذلك، قد يرجعون إلى ملحوظات الأونسيترال بشأن الوساطة (2021)⁽⁹³⁾، التي تصف المسائل ذات الصلة بالوساطة للمساعدة في فهم الوساطة على نحو أفضل. وتتيح الأونسيترال أيضا توصيات ترمي إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)⁽⁹⁴⁾. وسوف تتيح الأونسيترال قائمة بمراكز الوساطة التي اعتمدت صكوك الأونسيترال بشأن الوساطة، على غرار قائمة مراكز التحكيم فيما يتعلق بقواعد الأونسيترال للتحكيم.

(91) قواعد الأونسيترال للوساطة (2021) (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

(92) المرجع نفسه، الصفحة 3.

(93) ملحوظات الأونسيترال بشأن الوساطة (2021) (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(94) توصيات لمساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)،

متاحة على الرابط: [https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-](https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/mediation_rules_recommendations.pdf)

[documents/uncitral/en/mediation_rules_recommendations.pdf](https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/mediation_rules_recommendations.pdf)

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ومنع المنازعات الناشئة عن الآثار على سلاسل الإمداد

83- كان لتعطل سلاسل الإمداد الناجم عن تفشي كوفيد-19 في المصانع والمستودعات وشركات الخدمات اللوجستية ولتدابير الإغلاق أو الحجر الصحي التي اعتمدتها دول مختلفة أثر هائل على شحن البضائع من الجهات الفاعلة في مجال التوريد، وكان لهذا التطور أثره البالغ في جميع أنحاء العالم. ويمكن استخدام صكوك الأونسيترال لمنع المنازعات الناشئة عن الآثار على سلاسل الإمداد. وبوجه عام، تنص اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980) (اتفاقية البيع)⁽⁹⁵⁾ على قواعد منسقة بشأن بيع البضائع عبر الحدود في حالات التجارة العادية. وفي حالة حدوث حالة طوارئ عالمية، توفر اتفاقية البيع إطاراً لمعالجة عدم اليقين الناشئ عن الأوضاع الجديدة الناشئة عن حالات الأزمات والطوارئ المحلية أو الدولية والتدابير الحكومية المتخذة استجابةً لذلك.

القوة القاهرة

84- استظهرت أطراف متعاقدة بالقوة القاهرة على نطاق واسع كذريعة لعدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية خلال جائحة كوفيد-19. وفي حال عدم اتفاق الأطراف المتعاقدة صراحةً أو ضمناً على شرط القوة القاهرة وكانت المسألة تتعلق ببيع دولي لبضائع تقع ضمن نطاق انطباق اتفاقية البيع، فقد تجد حلاً احتياطياً في المادة 79 من اتفاقية البيع، التي تتناول القوة القاهرة. وتنص المادة 79 (1) على أنه "لا يُسأل أحد الطرفين عن عدم تنفيذ أيٍّ من التزاماته إذا أثبت أن عدم التنفيذ كان بسبب عائق يعود إلى ظروف خارجة عن إرادته وأنه لم يكن من المتوقَّع بصورة معقولة أن يأخذ العائق في الاعتبار وقت انعقاد العقد أو أن يكون بإمكانه تجنبه أو تجنب عواقبه أو التغلب عليه أو على عواقبه". وتعلق المادة 79 مسؤولية الطرفين عن عدم الأداء أو الأداء الجزئي لالتزاماتهما بينما يستمر العائق. ويجوز للطرفين استكمال حكم المادة 79 بأحكام تعاقدية تستند إلى المادة 6-2-3 من مبادئ اليونيدروا للعقود التجارية الدولية لعام 2016⁽⁹⁶⁾ وإلى بند القوة القاهرة والمشقة لغرفة التجارة الدولية⁽⁹⁷⁾، إذا رغبا في ذلك. وبموجب تلك الأحكام الإضافية، يجوز للطرفين أن يتقعا على إعادة التفاوض بشأن العقد في حالة نشوء عوائق معينة. وثمة حكم آخر ذو صلة هو المادة 71 من اتفاقية البيع، التي تسمح لكل من الطرفين أن يوقف تنفيذ التزاماته إذا تبين بعد انعقاد العقد أن الطرف الآخر لن ينفذ جزءاً هاماً من التزاماته وإذا استوفيت شروط معينة أخرى.

85- وعند حدوث جائحة كوفيد-19، ربما كان هذا هو الحال، على الرغم من أن معظم الأطراف المتعاقدة بحلول عام 2022 كانت ستأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث جائحة عند إبرام العقود بعد كوفيد-19. ومع ذلك، قد تظل أحكام اتفاقية البيع هذه منطبقة في أوقات أنواع أخرى من الأزمات، وإذا لم تُعتمد اتفاقية البيع لدى الدول التي يوجد فيها مقر عمل الطرفين، أو الدولة التي يحكم قانونها العقد وفقاً للمادة 1 (1) (ب) من اتفاقية البيع، جاز للأطراف المتعاقدة أن تنتظر في إدراجها في عقودها أو اختيار اتفاقية البيع، حيثما أمكن، أو قانون إحدى الدول الأطراف فيها، بما في ذلك اتفاقية البيع، باعتباره القانون المنطبق على العقد.

(95) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 1489، رقم 3 (فتح باب التوقيع عليها في 11 نيسان/أبريل 1980، ودخلت حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 1988).

(96) مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص للعقود التجارية الدولية (2016).

(97) انظر: ICC, *ICC Force Majeure and Hardship Clauses*، متاحة على الرابط: <https://iccwbo.org/news-publications/icc-rules-guidelines/icc-force-majeure-and-hardship-clauses/>

قواعد روتردام

86- فيما يتعلق بنقل البضائع، فإن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (نيويورك، 2008) (قواعد روتردام)⁽⁹⁸⁾ تسمح باستخدام سجلات النقل الإلكترونية ومفعولها. وتحدد المادة 9 إجراءات استخدام سجلات النقل الإلكترونية القابلة للتداول، في حين أن المادة 10 تنص على إمكانية الاستعاضة عن مستند النقل القابل للتداول بمستند نقل إلكتروني قابل للتداول إذا استوفيت الإجراءات المبينة في المادة 10 (1). ويعزز الاعتراف القانوني بمستند النقل الورقي وقابليته للتحويل إلى مستند النقل الإلكتروني إنشاء وتشغيل الاقتصاد الرقمي، وهو عنصر أساسي، كما هو مبين سابقا في مجموعة الأدوات هذه، في الحد من اضطراب التجارة في أوقات الأزمات.

الجزء الثالث: توصيات للدول والأطراف المتعاقدة

الترويج لاعتماد صكوك الأونسيترال الخاصة بحالات الطوارئ العالمية

87- يمكن لاعتماد صكوك الأونسيترال أن يساعد الدول والأطراف المتعاقدة فيما يخص مشاكل التجارة الدولية التي تنشأ أثناء حالة طوارئ عالمية. ويمكن تصنيف اعتماد صكوك الأونسيترال إلى نهج ذي شقين: (1) الحد من اضطراب التجارة؛ و(2) حل المنازعات التجارية بسبب اضطراب التجارة.

نهج ذو شقين: (1) الحد من اضطراب التجارة؛ و(2) حل المنازعات التجارية بسبب اضطراب التجارة

الاقتصاد الرقمي

88- أظهرت جائحة كوفيد-19 أن هناك ضرورة لاقتصاد رقمي حيث يمكن لمؤسسات الدولة والمنشآت التجارية والمستهلكين مواصلة العمليات التجارية المنتظمة عبر الإنترنت على الرغم من أن التداول المادي في واجهات المتاجر أصبح مستحيلا بسبب تدابير الوقاية من كوفيد-19. ويمكن تقليل الاضطراب التجاري أو تقليله بدرجة كبيرة إذا جرت رقمنة الإجراءات أو العمليات الحضرية أو إتاحتها عبر الإنترنت.

89- وقد يساعد اعتماد صكوك الأونسيترال التالية بشأن قانون التجارة الإلكترونية الدول على تطوير اقتصاد رقمي فعال:

- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001)
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022)

شروط التجارة وسلاسل الإمداد

90- أصبحت اتفاقية البيع، من خلال اعتماد أكثر من 90 طرفا لها، حجر الزاوية في مواءمة القانون المتعلق ببيع البضائع على الصعيد الدولي. ومع الاحتفال بمرور 40 عاما على اعتماد اتفاقية البيع في

(98) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (فتح باب التوقيع عليها في 11 كانون الأول/ديسمبر 2008، ولم تدخل حيز النفاذ بعد).

عام 2020، فإنها تزداد أهمية خلال الأزمات العالمية حيث تتعطل سلاسل الإمداد بشدة بسبب التدابير غير المتوقعة. وقد تسهم قواعد روتردام أيضا في الحد من اضطراب سلاسل الإمداد الناجم عن نقل البضائع.

وضع نظم قوية للائتمان والإعسار

91- قد تكون الدول التي لديها سياسة مالية واضحة تشمل نظاما قويا للائتمان والإعسار أفضل استعدادا في أوقات الأزمات العالمية. ومن ثم يمكن لصكوك الأونسيترال بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والإعسار والمعاملات المضمونة أن توفر إرشادات للدول. وتعتبر صكوك الأونسيترال التالية مفيدة في تزويد الدول بإطار لنظمها الائتمانية والإعسارية:

- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997) مع دليل الاشتراع والتفسير (2013)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)
- توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة (2021)

حل المنازعات التجارية بسبب اضطرابات التجارة

92- يُعدُّ وجود إطار منسق لإنفاذ قرارات التحكيم واتفاقات التسوية الدولية أمرا بالغ الأهمية في حل النزاعات التجارية. ويصبح هذا الأمر أكثر أهمية في أي أزمة عالمية قد تزداد فيها المنازعات التجارية بشكل حاد، ومن الضروري حل هذه المنازعات بكفاءة للحد من تراكم القضايا. وتُعدُّ صكوك الأونسيترال التالية مفيدة في تنسيق آليات الدول لتسوية المنازعات، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالإنفاذ:

- اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ("اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة")
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع (2018)

93- وإلى جانب نظم الإنفاذ، ينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، التي يمكن أن تكون بديلا مفيدا لتسوية المنازعات. ولذلك قد تكون ملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (2016) دليلا مفيدا للدول التي تسعى إلى إرساء أو تنفيذ أو اعتماد أفضل الممارسات في نظم تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

اعتماد صكوك الأونسيترال يتوقف على استراتيجية/نهج الدولة ومطالب أصحاب المصلحة فيها

94- لكل دولة استراتيجيتها ونهجها الخاص، والأهم من ذلك أنها تمر بمراحل مختلفة من النمو والتنمية. وهناك أيضا عدد محدود من الموارد المتاحة للدولة عند اعتماد معايير جديدة، أي أن اعتماد صك الأونسيترال يستلزم عملا كبيرا في تعيين كيفية تفاعل صك الأونسيترال ذي الصلة مع التشريعات المحلية القائمة (إن وجدت)، وما إذا كان ينبغي اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بكامله أو مواد محددة منه فقط، وإجراء مشاورات عامة كافية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين قد يتأثرون باعتماد صكوك الأونسيترال المذكورة، وأخيرا اعتمادها وتنفيذها.

95- وهذا يعني، في الممارسة العملية، أن بعض صكوك الأونسيترال قد تكون لها الأولوية على صكوك أخرى، تبعا لاحتياجات الدولة. وقد ترغب الدول، التي لديها اقتصاد نام تشكل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عموده الفقري، أن تركز أولا على سن تشريعات لمنع الاضطراب التجاري الذي تواجهه المنشآت

الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل النظر في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الإعسار، الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة؛ وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار؛ وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وإذا سمحت الموارد، يمكن للدول عندئذ أن تنتظر على نحو متزامن في سن تشريعات بشأن قوانين التجارة الإلكترونية، التي ثبتت أيضا أهميتها وملاءمتها للتجارة خلال جائحة كوفيد-19.

مستقبل التجارة وذكوك الأونسيترال وكيف يمكن أن تساعد الدول والأطراف المتعاقدة في حالات الطوارئ العالمية المقبلة

96- أظهرت جائحة كوفيد-19 أن حدثا واحدا يمكن أن يسبب اضطرابات تجارية كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث تواصل بعض الدول التعامل مع الأثر الاقتصادي للتدابير المتخذة لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 في حين أن دولاً أخرى تسعى إلى إطلاق عملية تعافي اقتصاداتها. ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من جائحة كوفيد-19 في أهمية وجود اقتصاد رقمي فعال يمكن من خلاله لجميع أصحاب المصلحة المحتملين، أي الدول والأطراف المتعاقدة، أن يواصلوا مزاوله نشاطهم أو يوفرُوا الخدمات والسلع الضرورية بأقل قدر ممكن من الاضطراب.

97- ولذا لا يمكن تجاهل أهمية إنشاء اقتصاد رقمي ونظام إيكولوجي رقمي دولي ومنسق. وكما ذكر آنفاً، فإن اعتماد ذكوك الأونسيترال بشأن قانون التجارة الإلكترونية يمكن أن يساعد الدول كثيراً في توفير إطار تشريعي لاقتصاد رقمي فعال. وتكمن الفائدة الإضافية لاعتماد ذكوك الأونسيترال هذه في إنشاء اقتصاد رقمي منسق، تكون فيه القواعد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واحدة عبر الدول. فعلى سبيل المثال، من شأن القبول المنسق للمعادلة الوظيفية للمستندات الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية أن يقلل كثيراً من عدم التيقن من الصحة القانونية لعرض العقود وقبولها وتكوينها وأدائها وإنفاذها.

98- وعلاوة على ذلك، وكما نوقش سابقاً، هناك ذكوك أخرى للأونسيترال يمكن أن تساعد أيضاً على منع تعطل التجارة في حالات الطوارئ العالمية، مثل اتفاقية البيع، التي تهدف إلى مواءمة شروط التجارة للتقليل إلى أدنى حد من اضطرابات سلاسل الإمداد. وتدعم ذكوك الأونسيترال أيضاً الحصول على الائتمان، وتعزز الكفاءة في إجراءات الإعسار، وتيسر تسوية المنازعات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العديد من المناقشات حول ذكوك الأونسيترال هذه تشير إلى الاقتصاد الرقمي، مثل كيفية رقمنة آليات وإجراءات تسوية المنازعات أيضاً. وقد دفعت جائحة كوفيد-19 تلك المناقشات إلى دائرة الضوء، حيث تكتسب المناقشات حول الآثار القانونية لاعتماد جلسات التحكيم عبر الإنترنت وإصدار قرارات التحكيم الرقمية أهمية عملية. ويضفي انخفاض التكاليف (من منظور زمني ونقدي) لإجراء عمليات التحكيم على المستوى الرقمي أهمية إضافية إلى أهمية ذكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية وتفاعلها مع ذكوك الأونسيترال الأخرى. وذكوك الأونسيترال مصممة أساساً بحيث يكمل بعضها بعضاً، وجميع هذه الذكوك مصممة مع مراعاة الصورة الأوسع لتمكين التجارة الدولية.

التوصيات

الدول

99- تستطيع الدول التي اعتمدت بالفعل معظم ذكوك الأونسيترال أن تستخدم الأحكام ذات الصلة في حال حدوث حالة طوارئ عالمية. ولعل الدول التي اعتمدت بعض ذكوك الأونسيترال فقط تود أن تنتظر أيضاً في الانضمام إلى ذكوك الأونسيترال الأخرى التي سُلِّطَ عليها الضوء في مجموعة الأدوات هذه. ولعل الدول تود أيضاً أن تنتظر في الذكوك المقبلة التي تجري مناقشتها حالياً، وخصوصاً فيما يتعلق بالموضوعين المتعلقين بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والرقمنة، اللذين حُددَا كموضوعين يتعين على الأونسيترال مواصلة استكشافهما.

100- ومع ذلك، يجوز للدول التي لم تعتمد صكوك الأونسيترال بعد أن تنتظر في قوانين الأونسيترال النموذجية والمذكرات التقنية والمذكرات التوجيهية وغيرها من الموارد، التي يمكن أن (1) توفر على الأقل مصدر إلهام موضوعي لإطار تشريعي قد ترغب في الأخذ به إذا لم تكن مستعدة لاعتماد اتفاقية أو قانون نموذجي بكامله؛ (2) تقدم معلومات عن الكيفية التي نفذت بها دول أخرى أطرا قانونية معينة، مثلا في ميدان التجارة الإلكترونية أو الإعسار، يمكن استخدامها لاحقا كمعيار مرجعي للنظر فيه.

الأطراف المتعاقدة

101- يمكن للأطراف المتعاقدة أن تستفيد من قواعد الأونسيترال، بصرف النظر عما إذا كانت تعمل في دولة اعتمدت صكوك الأونسيترال أم لا. فعلى سبيل المثال، قواعد الأونسيترال للتحكيم وقواعد الأونسيترال للوساطة هي مواد يمكن للأطراف المتعاقدة الاعتماد عليها عند الاضطرار إلى بدء إجراءات تحكيم أو وساطة أثناء حالة طوارئ عالمية، لأن كلا النوعين من القواعد يسمح بعقد جلسات استماع عن بعد ويضع أساسا مشتركا أصدره طرف محايد لكي تعتمد عليه الأطراف المتعاقدة.